



PROVISIONAL

A/41/PV.72  
26 November 1986

ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الاثنين ، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(الجمهورية الدومينيكية)

السيد نيبيغ فكتوريا

الرئيس :

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section , Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نيبينغ فكتوريسا

(الجمهورية الدومينيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٤٢ من جدول الاعمال

الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تتهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اقترح اقبال قائمة المتكلمين

في المناقشة الخاصة بهذا البند في الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم .

فهل لي أن أعتبر أنه ليس هناك اعتراض على ما اقترحته ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لذا أطلب من الممثلين الذين

يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على القائمة في أقرب وقت ممكن .

السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

نشرع اليوم في مناقشتنا الخاصة بالبند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار

التي تتهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" . ومنذ عام ١٩٨٢ ، عندما ادرج

هذا البند بناء على مبادرة نيكاراغوا على جدول أعمال الجمعية العامة ، ونحن نشاهد

الحالة وهي تزداد خطورة ، وترى زيادة التوتر في المنطقة ، ويشهد العالم السياسات

التدخلية بتمويل المرتزقة الذين يسعون إلى الاطاحة بحكومة نيكاراغوا الشرعية ، كما

نشهد أيضا الممارسات الارهابية وسياسات القوة التي جلبت في أعقابها الجوع والموت

والدمار .

ويجب أن نسأل أنفسنا الآن عما اذا كانت هناك امكانيات حقيقية لايجاد حل لهذا

النزاع المؤلم ؟ اذ أنه عن طريق مجموعة كونتادورا والجمعية العامة للأمم المتحدة

أصبح المجتمع الدولي عنصرا فعالا في حل هذه الازمة التي تميزت ، بالرغم من طابعها

الاقليمي ، بارتباطها بامكانية اقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد .

وكما قال المفكر المكسيكي غوستافو امستيفانو :

"لم تعد أمريكا الوسطى مجرد ملتقى طرق بين القارات أو منطقة استراتيجية تشب فيها صراعات المصالح عبر التاريخ بل بدأ التفكير في المنطقة على أنها إقليم تتشابه فيه مسارات التاريخ وامكانية التغيير التي لم تكن واردة من قبل ، بدأت تبرز الآن في تلك المنطقة . وهذه الفكرة - وإن كانت لا تزال مشوشة - تزداد أهمية يوما بعد يوم" .

وقد ذكرت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها في اعلانها الصادر في

أول تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام :

"إن احلال السلم ما زال ممكنا في أمريكا الوسطى . وأن تجنب الحرب هو ، أولا ، مسؤولية الحكومات الداخلة في النزاع بشكل مباشر أو غير مباشر . وهو مسؤولية ابناء أمريكا اللاتينية ، وهو واجب يقع على عاتق جميع الحكومات وجميع من يتحملون المسؤولية السياسية . ومن هم مستعدون للدفاع عن قضية السلم" . (A/41/662 ، ص ٣)

ومناقشة هذا البند الهام في الجمعية العامة يتيح لنا الفرصة للاستجابة للنداء الصادر عن مجموعة كونتادورا ولمضاعفة جهودنا لتحقيق سلم قادر على الوفاء برغبات وآمال شعوب أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية بل وبقية شعوب العالم ، والبدء في مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية .

تعيش أمريكا الوسطى في ظل أزمة اقتصادية ذات ابعاد وخطورة لم يسبق لها مثيل . فبعد عقدين من النمو الاقتصادي فيما بين الخمسينات والسبعينات وقعت كل بلدان المنطقة في براثن أزمة اقتصادية طويلة الامد . فقد كانت معجزة النمو الاقتصادي في أمريكا الوسطى خلال هذين العقدین معجزة ليس لها مستقبل ، أدت إلى أسوأ أزمة في تاريخها . ووفقا لاحصاءات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي التي توضح مستويات الدخل الحقيقية بالنسبة للفرد على أساس اجمالي الناتج القومي لكل بلد على حدة في السنوات الخمس والثلاثين الماضية ، يتبين أن مستوى دخل الفرد

قد تردى في نهاية عام ١٩٨٤ ، إلى أسوأ حال وصلت إليه هذه المستويات منذ ١٢ أو ١٤ أو ١٩ أو حتى ٢٠ سنة مضت .

وفي عام ١٩٨٠ ، كان يعيش ٦٤ في المائة من سكان أمريكا الوسطى في مستوى الفاقة ، و ٤٢ في المائة يعيشون دون مستوى ما يسد الرمق . وقد ازداد الفقر والعوز نتيجة الحرب والعدوان وعملية العسكرية الهائلة التي فرضتها الولايات المتحدة على أمريكا الوسطى .

وفي هذا السياق ينبغي أن ننظر إلى أثر سياسة العدوان والتدخل العسكري التي تنتهجها الولايات المتحدة في المنطقة وارتباطها بمطالبة الشعب بالتغيير . فالولايات المتحدة ، كما أظهرت الدراسات والاحصاءات ، زادت مساعدتها العسكرية التي تقدمها إلى البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى من ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١٠٠٨٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، وهي زيادة تصل إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ في المائة .

ولا يتضمن ذلك ما يسمى بالمعونات الاقتصادية التي توجه في معظم الحالات إلى أهداف عسكرية نظرا لأن برامج التنمية كثيرا ما تقترن بالخطط العسكرية .

وعلاوة على الأرقام الرسمية التي تعلنها الوكالات التابعة لحكومة الولايات المتحدة ينبغي أن نضيف الملايين التي تنفق على إجراء المناورات العسكرية المستمرة والتي قفزت من مليونين عام ١٩٨٠ إلى ٢٠ مليونا عام ١٩٨٤ .

ومنذ ما لا يتجاوز ثلاثة أسابيع تناقلت وسائل الاعلام أنباء المناورات التي تجريها الفرقة الثانية والثمانون المنقولة جوا وفرقة القناصة الخامسة والسبعين اللتين تضمان ٧٨٦ مقاتلا من قوات الولايات المتحدة وذلك في أراضي هندوراس على مسافة لا تبعد سوى أميال قليلة عن حدود نيكاراغوا .

لذلك ينبغي أن يتضمن الحساب الكامل لمبالغ المعونات العسكرية تكاليف هذه المناورات ، واقامة المنشآت العسكرية والابقاء على قوات تعسكر بشكل دائم في هذه المنطقة . وقد قدر الخبراء هذه التكاليف بما يقارب ٢٠٠٠ مليون دولار سنويا .

وبالمثل ينبغي أن ننظر أيضا في التمويل الرسمي الذي أقرته حكومة الولايات المتحدة للعناصر المضادة لثورة نيكاراغوا والذي يبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، وذلك دون احتساب المعونات غير الرسمية التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة من خلال ما يسمى بالشبكات الخاصة ، التي كانت حمولة الطائرة سي - ١٣٣ التي اسقطت مؤخرا في نيكاراغوا مجرد مثال لها .

وليس لهذه الآلاف من ملايين الدولارات من هدف غير تدمير الثورة في نيكاراغوا من خلال شن حرب اقليمية ذات أبعاد لا يمكن تقديرها .

وقد كشفت الوثائق السرية التي نشرتها الصحافة الامريكية ذاتها في مناسبات عديدة افتقار حكومة الولايات المتحدة إلى الارادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل تفاوضي للآزمة في أمريكا الوسطى . بيد أن هذه الأرقام التي أشرت إليها والتي تنطوي على الملايين العديدة من الدولارات المخصصة لنشر الموت والدمار ، هي الدليل الملموس على النوايا الحقيقية للرئيس ريغان فيما يتعلق بأمريكا الوسطى .

وهذه السياسة هي العقبة الرئيسية التي تعرقل المسيرة السلمية لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم .

وقد أشارت البلدان التي تشترك في تلك المبادرة إلى هذه المشكلة في مناسبات عديدة . وحددت هذه البلدان في رسالة كاراباليدا المؤرخه في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ خطة عمل لضمان الامتثال للاسي الدائمة لاحلال السلم في أمريكا الوسطى ، ومن بينها وقف الدعم الخارجي للقوات غير النظامية في المنطقة ، والتخفيف التدريجي لوجود الخبراء العسكريين والمنشآت العسكرية الأجنبية في أمريكا الوسطى إلى أن يتحقق الانهاء التام لهذا الوجود ، ووقف كل المناورات العسكرية الأجنبية ، وفي بلاغ مدينة بنما الصادر في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، رأى وزراء خارجية هذه البلدان :

"أن يؤكدوا من جديد أنه اذا أريد للسلام أن يتحقق في المنطقة فمن اللازم أن تكف جميع الاطراف والبلدان التي تربطها بالمنطقة روابط ومصالح عن تقديم الدعم للقوات غير النظامية أو حركات العصيان المسلح التي تعمل في أي من بلدان المنطقة أو اللجوء إلى قلب أو زعزعة النظم الدستورية لدول أمريكا اللاتينية باستخدام القوة أو أعمال الارهاب من أي نوع" (A/40/1101 ، المرفق ، الفقرة ٥)

وبالمثل ، ورد في الوثيقة التي وقعت عليها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في كوستاريكا يوم ٨ أيار/مايو ١٩٨٦ ، أنه :

"ينبغي في الوقت ذاته على البلدان التي لها روابط ومصالح في المنطقة أن تقدم الضمانات الملائمة لعدم إحباط تحقيق وتنفيذ وثيقة كونتادورا . وهم يحثون ، في هذا الصدد ، على وقف الدعم المقدم للقوات غير النظامية العاملة في المنطقة" (A/40/1115 ، المرفق ، الفقرة ٤)

ان سياسة العدوان التي تنتهجها الحكومة الأمريكية الحالية ، والتي دفعت ثلاثة بلدان في أمريكا الوسطى - هندوراس وكوستاريكا والسلفادور - إلى أن تشترك في الدعم المباشر للحرب الدائرة ضد نيكاراغوا ، قد أدت إلى نشوء مشاكل اقتصادية

واجتماعية خطيرة في تلك البلدان . ويكفي أن نذكر أنه توجد الآن في هندوراس ثلاثة جيوش ، وهي الجيش الأمريكي وجيش هندوراس وجيش الثورة المخادة . وهذا الجيش الأخير الذي يضم مجموعة الكونترا ، يحتل قطاعا شاسعا من أراضي هندوراس الواقعة على حدود نيكاراغوا ، مما أجبر مواطني هندوراس على مغادرة تلك الأراضي التي لا يستطيع المزارعون فيها جني محاصيلهم .

ومع ذلك ، فإن ردود فعل شعبنا وحكومتنا كانت على نقيض تام لسياسة القوة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا . لقد كانت سياستنا هي السعي دونما كلل لتلمس السبل التي تؤدي إلى المفاوضات الشائبة والاقليمية ، والدفاع عن سيادتنا وملامتنا الاقليمية . لقد لجأنا إلى الأجهزة الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات فلجأنا إلى محكمة العدل الدولية ، وقدمنا التأييد الفعال لمبادرات السلم التي اتخذتها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . وينبغي أن نشير إلى أن نيكاراغوا كانت البلد الوحيد في أمريكا الوسطى الذي وافق على أن يوقع على وثيقة كونتادورا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ والذي أعطى ردا ايجابيا على المقترحات التي قدمتها مجموعة كونتادورا في شهر آب/اغسطس ١٩٨٦ .

أما رد الولايات المتحدة ، الذي كان يتم من خلال حلفائها في أمريكا الوسطى ، فقد كان دائما ضد المفاوضات . وكانت آخر ذريعة ساقطتها لذلك هي لجوء حكومة بلدي إلى محكمة العدل الدولية وشكواها ضد هندوراس وكوستاريكا لسماحها باستخدام أراضيها من جانب بعض قوى الثورة المخادة للقيام بأنشطة عسكرية وشبه عسكرية في نيكاراغوا وضدها ، وهي أنشطة أعلنت محكمة العدل الدولية أنها غير مشروعة .

وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام اعتمدت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ٩٤ صوتا ضد ٣ فقط - هي أصوات الولايات المتحدة وإسرائيل والسلفادور - يدعو إلى الامتناع التام والفوري للقرار التاريخي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية يوم ٢٧ حزيران/يونيه من هذا العام . ويعتبر عدم امتثال الولايات المتحدة لذلك القرار الذي يقوم على أساس ضرورة الالتزام بمبادئ ومعايير القانون الدولي التي يجب أن

تحكم العلاقات بين الدول ، عقبه تعترض طريق السلم التفاوضي في المنطقة . وكما قيل في مناقشات مجلس الامن التي سبقت اعتماد ذلك القرار ، فإن هذه المسألة تتجاوز بكثير العلاقات الشائبة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا ، حيث أن الامر هنا هو أمر نظام العدالة الدولي . وينص الدستور الأمريكي على أن المعاهدات الدولية تشكل جزءا لا يتجزأ من القانون الاعلى للولايات المتحدة . وهذا العنصر الذي يضرب بجذوره في اصول ديمقراطية الولايات المتحدة تتعارض معه الآن الحقائق الحالية للسياسة الخارجية التي تنتهجها ادارة ريفان ، والتي أعلنت محكمة العدل الدولية أنها منافية للقانون . لقد كان القانون الدولي يمثل الحماية القانونية للاستقلال الأمريكي . وتوضح حالتا نيكاراغوا وأمريكا الوسطى ظروف البلدان المستقلة ، الفتية أو الضعيفة ، التي تبحث في القانون الدولي عن حماية حقوقها واحترامها من الدول الاقوى . والعلاقة بين أزمة أمريكا الوسطى وأزمة القانون الدولي ذات آماذ أبعد من حدود هذه الحالة بالذات ، فهي تتمثل بكل القيم والمصالح العالمية . ويشكل النضال من أجل الاستقلال في أمريكا الوسطى جزءا من النضال من أجل الديمقراطية الدولية التي تسعى إلى تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد وتطالب بالاحترام المتجدد والامتثال للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وذلك لضمان التعايش السلمي وتسوية الصراعات عن طريق التفاوض .

لقد دافع باترك هنرى في إحدى خطبه الشورية الكلاسيكية المتعلقة باستقلال الولايات المتحدة عن المبادئ الاساسية التي تدعو لها الثورة في نيكاراغوا قائلا :

"إذا أردنا أن نكون احرارا فلا بد أن نقاتل لأن البديل الوحيد لذلك هو التسليم والعبودية . هل يبرر اعزازنا للحياة وحبنا للسلم أن ندفع للحصول عليهما ذلك الثمن الباهظ المتمثل في التكبير بالقيود والخضوع للعبودية ؟ اعطني الحرية أو خذني إلى الموت !"

ان هذه الكلمات التي قالها باترك هنرى يوم ٢٣ أيار/مايو ١٧٧٥ في برلمان ولاية فرجينيا تتطابق مع شعار الثورة في نيكاراغوا : "وطن حر أو الموت" .



ان نيكاراغوا تصوغ معالم ثورتها ، وهي لا تريد لها أن تكون خطرا يهدد أمن أي من جيرانها أو أمن الدولة العظمى القائمة في منطقتنا وهي الولايات المتحدة ؛ ولا أن تكون سببا للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، كما أنها لم ولن تسعى لتكون أكثر من مجرد استجابة نيكاراغوية تنبع من قلب الشعب عند نقطة معينة في تاريخ نيكاراغوا . ونحن ندعي لانفسنا ذلك الحق ونتساءل : أهناك حق مماثل يمكن على اساسه لدولة عظمى ان تحكم على تلك الثورة بالدمار بناء على مصالحها الذاتية ؟ والحقيقة أننا نتعرض للهجوم والعدوان والدمار لان العنصر الاساسي لثورتنا هو التحدي لفكرة أن يكون بلدنا "الفناء الخلفي الاستراتيجي" لدولة أخرى . ونيكاراغوا ليست ولن تكون أبدا فناء خلفيا لاية دولة أخرى مهما كانت قوتها . ومن ثم فإن القضية في أمريكا الوسطى هي حقها السيادي وحق بلدان العالم كبيرها وصغيرها في تقرير مستقبلها بمنأى عن التهديد والاكراه والخديعة .

وما يحدث بالفعل في نيكاراغوا وفي أمريكا الوسطى هو أن تلك البلدان الصغيرة ، الفقيرة ، المتخلفة توفر ملاحيات جديدة للعالم الثالث . والمسألة التي تحسم في أمريكا الوسطى هي التغييرات الاجتماعية التي يحتاجها ثلثا البشرية لتحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة يكفل لها إستعادة كرامتها واحترامها وتقرير مصيرها بوصفها أمما مستقلة ، وتلك مطالب شعوبنا في نهاية القرن العشرين . وأخيرا فإن ما يحدث في أمريكا الوسطى هو تحد لأمريكا اللاتينية ولشعوب أوروبا وللمجتمع الدولي ومؤسساته وعلى نحو أكثر خصوصية للشعب الأمريكي نفسه .

وفي مواجهة النظرية التي تمر على تحويل أمريكا الوسطى الى حقل تجارب لعقائد الهيمنة ، ومختبر لما يسمى إبقاء حدة الصراعات عند الحد الأدنى ، هناك إمكانية حقيقية أمام الولايات المتحدة للتكيف مع التغييرات العميقة التي حدثت في العالم ولوضع سياسة دولية من أجل التعايش تحل محل مفهوم "السلم الأمريكي" .

وقد صيغت هذه الامكانية الحقيقية عبر سنوات عديدة من الجهود الدؤوبة التي قامت بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها . وقد ذكرت مجموعة كونتادورا في بيانها الاخير الصادر في تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ما يلي :

"تتفاقم الازمة في أمريكا الوسطى يوما بعد يوم ، ويزداد خطر الحرب يوما بعد يوم .

"إن من يؤمنون بالحل العسكري لا يعرفون الابعاد الحقيقية للمشكلة .  
إننا نود أن ننبه الى الخطر المائل : إتساع النزاع ، وتعميق المواجهة ،  
والحرب " . (A/41/662 ، المرفق ، ص ٢)

وما دامت مسألة أمريكا الوسطى تمثل تحديا ومسؤولية لا لشعوب المنطقة وحدها بل بالنسبة للمجتمع الدولي أيضا ففي يد هذه الجمعية العامة أن تقدم الدعم النشط المطلوب في هذه المرحلة لعملية كونتادورا لصنع السلم ، وإزالة العقبات التي تعترض سبيل تحقيق سلم عادل ودائم ولمنع وقوع الحرب . وليسد السلم أمريكا الوسطى .

السيد امتر غاليوي (هنغاري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لا تزال الحالة في أمريكا الوسطى تمثل واحدة من أهم بؤر التوتر الدولي ، وذلك على الرغم من الجهود المبشرة التي بذلتها مجموعة كونتادورا بدعم من المجتمع الدولي للتوصل الى تسوية سلمية عن طريق التفاوض للمشكلة المتزايدة الحدة لتلك المنطقة التي طالت معاناتها .

واسمحوا لي أن اتناول بإيجاز الاسباب الجذرية للحالة كما نراها .

لقد أوضح الكثيرون هنا مرارا أن أسباب الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى تكمن في الهيكل الذي عفا عليه الزمن للسلطة والاستقلال الذي لم يسفر عن شيء سوى التخلف والفقر والبؤس .

وقد أكدت الظروف السائدة منذ أمد طويل أن الحالة مهيأة للتغيير . وشعوب المنطقة ، مثلها في ذلك مثل غيرها من شعوب العالم ، تريد أن تأخذ مصائرهم في أيديهم وأن تقرر بما يتفق مع ارادتهم .

وقد تمثلت تلك الإرادة في البيان الذي اصدرته مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها في سان خوسيه في شهر ايار/مايو الماضي ، وكذلك في اجتماع رؤساء جمهوريات امريكا الوسطى المعقود في اسكويبولس في غواتيمالا . وتوضح هاتان الوثيقتان بجلاء ان بلدان المنطقة قادرة على حل مشاكلها ، وانه لن يمكن تحقيق السلم في امريكا الوسطى إلا عن طريق عملية ديمقراطية حقيقية ، تتسم بالتعددية والمشاركة ، وتعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان وسيادة الدول وسلامتها الاقليمية وحق كل أمة في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، وأن تتمتع بحريتها وبدون تدخل خارجي من أي نوع . كما تعبر الوثيقتان عن رغبة البلدان المعنية في إعطاء زخم جديد لعملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة لصالح شعوبها ، وأن تعالج بمزيد من الفعالية المعاصم الجسيمة التي تواجهها .

ولقد اتخذت الخطوة الاولى على اساس هذا المنهج . واصلت بلدان امريكا الوسطى الخمسة في اسكويبولس انها قد اتفقت على اقامة برلمان لامريكا الوسطى لتعزيز التفاهم والتعاون من أجل إحلال السلام في المنطقة .

وما هي الحالة الآن ؟

توضح الوثيقة المؤرخة أول تشرين الاول/اكتوبر الصادرة عن وزراء الخارجية لمجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم ان الازمة في امريكا الوسطى تتفاقم يوما بعد يوم ويزداد خطر الحرب . وتنبه الى ذلك من يؤمنون بالحل العسكري ويتجاهلون الابعاد الحقيقية للمشكلة . فالقضية الآن هي تصاعد النزاع وتعميق المواجهة والحرب . فعلى من تقع مسؤولية تغيير هذا المسار للاحداث ؟

ليس من قبيل المبالغة ان نقول ان تاريخ حكومة الساندينستا مليء بمبادرات السلم فيما يتعلق بعلاقتها مع جيرانها ومع الولايات المتحدة على حد سواء . وحتى في أسوأ ظروف الحرب غير المعلنة التي تشنها عمابات الكونترا ضد نيكاراغوا بدعم من واشنطن فقد حقق شعب ذلك البلد نجاحا مشهودا في التحول الديمقراطي لمجتمعه ، وهو ما اتضح في الخطوات الاولى لوضع أول دستور للبلاد . ولا تحتاج نيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، الى شيء قدر حاجتها الى السلم . وقد أبدت نيكاراغوا إرادتها السياسية في مناسبات عديدة . وبعد ما يقرب من سنتين من المفاوضات الدؤوبة قدمت مجموعة كونتادورا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ نما منقحا لوثيقتها بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . ونعرف تمام المعرفة مصير تلك الوثيقة التي لم تطرح إلا بعد التشاور مع بلدان أمريكا الوسطى : فلقد كانت نيكاراغوا وحدها هي التي عرضت التوقيع عليها دون إدخال أية تغييرات .

ونرى أنه رغم الصعوبات الخطيرة القائمة ، لاتزال أنشطة مجموعة كونتادورا تمثل أفضل النهج لتحقيق السلم في المنطقة ، لان المجموعة تسعى الى الوصول الى تسوية سياسية للمشاكل . ونحن واثقون من أنه يمكن الحيلولة دون زيادة تفاقم الحالة الراهنة في امريكا الوسطى دون التضحية بمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل باسم الامن او الديمقراطية .

ووفد بلادي واثق من أن ما نحن بحاجة اليه الان ليس زيادة ممارسة الضغط ، وإنما تهيئة مناخ ثقة متبادلة لحل مشاكل المنطقة . ويمكن تعزيز ذلك المناخ - في رأينا - اذا ما حظرت جميع أنواع المناورات العسكرية الدولية ، وإنشاء القواعد العسكرية ، والاحتفاظ بالقواعد القائمة في المنطقة . وبغية جعل هذه المنطقة منطقة سلام ، خالية من اي وجود عسكري أجنبي ، على بلدان امريكا الوسطى أن تتفق على حظر جميع مراكز التدريب العسكري أو إقامة قوات عسكرية أجنبية أو حتى عبورها ، وينبغي أن تتفق أيضا على انسحاب جميع الخبراء العسكريين الاجانب .

إن الشرط المسبق الاساسي لتحقيق السلام في المنطقة هو وقف التدخل الاجنبي العلني والسري . وينبغي وقف فرض أي نوع من الحظر أو أية تدابير قسرية أخرى . وينبغي تجديد المحادثات الثنائية بين نيكاراغوا والولايات المتحدة . ويجب أن يقوم حل الازمة على تسوية سلمية تفاوضية وفقا لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

السيد اغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نشترك مرة اخرى

في مداولة بشأن بند معنون "الحالة في امريكا الوسطى" بأمل متجدد في ان تجد ازمة امريكا الوسطى حلا ، وباقتناع كامل بأن السلم لا يزال ممكنا في ذلك الجزء من قارتنا ، دون ان يغيب عن نظرنا ان الازمة قد تفاقت منذ آخر دورة للجمعية العامة ، وإن خطر نشوب حرب قد تزايد . وتلتزم فنزويلا التزاما صارما - كعضو في مجموعة كونتادورا - بالاشتراك في جهد مشترك يرمي الى تعزيز اقامة سلم في امريكا الوسطى ، سلم يسمح بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب المنطقة ، وفي الوقت نفسه

يسمح بتميز القيم الديمقراطية وضمان الممارسة الكاملة لحقوق الانسان . إن الجهود الدبلوماسية التي تبذلها مجموعة كونتادورا ، والتي تعززت في العام الماضي باشتراك فريق الدعم المكون من الأرجنتين واوروغواي والبرازيل وبيرو ، لقيت تأييدا متزايدا من المجتمع الدولي : وهذا التأييد يشجعنا على مواصلة جهودنا التي - كما ذكرنا جميعا في مناسبات سابقة لا تحصى - لا يقصد بها على اية حال ان تكون بديلا عن مسؤولية الحكومات الاطراف بشكل مباشر او غير مباشر في الازمة ، والتي في يديها ، في نهاية الامر ، مستقبل أمريكا الوسطى .

إن رسالة كرابييدا الصادرة في ١٢ كانون الثاني/يناير الماضي ، والإعلان الصادر عن وزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في نيويورك يوم اول تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، المعنون " السلام لايزال ممكنا في أمريكا الوسطى" ، يعيدان وثيقتين هامتين تعكسان آراء حكومات ديمقراطية تهتم بأمريكا اللاتينية عكست العزم على منع اتساع نطاق صراع ونشوب حرب تؤثر على القارة بأسرها . هذا هو مبعث الخطر ، وهذا هو ما تريد ان تتجنبه مجموعة كونتادورا وفريق الدعم وكذلك أعضاء المجتمع الدولي الذين يؤيدوننا تأييدا قاطعا في جهودنا .

أرى من الضروري ان أؤكد هنا وجهات نظر الامين العام لمنظمتنا في تقريره بشأن هذا البند والمؤرخ في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ حيث قال :

"وإنني من جاني أود ان أنتهز هذه الفرصة التي أتاحتها لي هذا التقرير لكي أشيد بحكومات مجموعة كونتادورا للعمل الذي تقوم به بلا تـوان لإقرار سلم شامل ودائم في أمريكا الوسطى . وإذا كان هذا العمل لم يحقق بعد النتائج المنشودة ، فإنه من الواضح ان مجموعة كونتادورا بتأييد فريق الدعم قد كانت بمثابة حاجز وأسهمت في تلافي حدوث تدهور عام للموقف في المنطقة . وإنني أشيد بتصميم مجموعة كونتادورا على المشاورة في بذل جهودها لاقتناعها بأنه ليس هناك بديل مقبول لحل مشاكل أمريكا الوسطى خلا سلميا عن طريق التفاوض" . (A/40/1136 ، الفقرة ٥)

ذلك الرأى الذى أعرب عنه بإخلاص وبشكل مباشر يلخص ما كان يمثل - ولا يزال يمثل - طريق عمل مجموعة كونتادورا ، وما أنجز وما يمكن أن ينجز . إن ما أنجزته مجموعة كونتادورا هو ما أمكنها أن تتجنبه - أى تدهور الحالة الذى قد يؤدي الى صراع عام - إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذى ينبغي عمله . لقد حققنا التقارب بين بلدان مجموعة كونتادورا الثمانية وفريق الدعم المكون من خمسة بلدان بأمريكا الوسطى بغية ارساء الاسس اللازمة لتسوية شاملة لمشكلة امريكا الوسطى ، والتي اذكرها هنا : الحاجة الى تسوية امريكية لاتينية لمشاكل المنطقة واخراجها من اطار الصراع بين الشرق والغرب ؛ وإنشاء أنظمة ديمقراطية تعددية حقيقية ؛ وإحترام حقوق الانسان لجميع المواطنين ؛ وحق جميع الدول في تقرير المصير ، الذى يعنى حق الجميع فسي ان يختاروا بحرية ودون تدخل خارجي شكل حكومتهم ونظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ والحاجة الى القيام باصلاحات اقتصادية اجتماعية بعيدة المدى ؛ وحظر استخدام الاراضي الوطنية لبلد ما قاعدة لشن عدوان على بلدان اخرى او تقديم دعم عسكري او اداري لقوات نظامية او مجموعات تخريبية ؛ ووقف تأييد أية دولة في داخل المنطقة او خارجها لقوات غير نظامية او مجموعات تخريب تعمل في اي جزء من المنطقة . على هذا الاساس تناول وزراء خارجية امريكا الوسطى الصورة الاخيرة لوثيقة كونتادورا من أجل تحقيق السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وللأسف ، رغم ان الغالبية العظمى من التعهدات المنصوص عليها في الوثيقة مقبولة ، ليست لدينا الارادة السياسية الضرورية لاكمال هذه المرحلة من العملية . الا اننا ندرك العوامل التي تقضي على امكانيات التوصل الى حل سلمي عادل دائم لامريكا الوسطى ، قائم على مبادرات اقليمية صادرة عن دوافع وتطلعات وجذور امريكية لاتينية حقيقية . ان التدخل الاجنبي في امريكا الوسطى ينتهك احد المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية للتعايش السلمي والاحترام المتبادل ، وقد كان ولا يزال مكونا سيرا الحظ في تاريخ امريكا الوسطى .

هذه الأنشطة تتعارض أيضا مع المقررات الهامة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ، وبالتحديد قرارا مجلس الأمن ٥٢٠ (١٩٨٢) و ٥٦٢ (١٩٨٥) وقرارا الجمعية العامة ١٠/٢٨ الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ و ٤/٢٩ الصادر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ .



وفي الظروف الدولية الراهنة ، لا يمكن السماح بمواقف بالية تسيطر فيها الدول القوية على الشعوب الضعيفة ، فقد عفا الزمن على تلك الأساليب . ومن ثم فإننا سنصر دائما على ضرورة التزام الأطراف الأجنبية في أمريكا الوسطى بالأحكام والمبادئ التي تحكم التعايش المتحضر بين الأمم ، وخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

ويجب أن تصبح أمريكا اللاتينية منطقة سلم ، يؤدي التضامن بين دولها إلى تحقيق السلم والأمن ، وكذلك إلى تقدم شعوبنا ورفاهتها .

ولم يعد إيجاد حل للصراع في أمريكا الوسطى يحتمل أي مزيد من الإبطاء . وقد ذكر السيد سيمون البرتو كوندالفي وزير خارجية فنزويلا في الأسبوع الماضي في الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ما يلي :

"في اعتقادنا ان السلم في أمريكا الوسطى هو سلمنا نحن ، ومن ثم لا يمكننا أن نقف بمنأى عن الأحداث التي تجري في منطقتنا . ونحن قبل كل شيء نتمسك بالتزامنا الثابت بالسلم وبالديمقراطية التعددية والتنمية والعدل في أمريكا الوسطى رغم ما نلقاه من معارضة المصالح القوية لجهودنا . ولكننا يجب أن نؤكد مرة أخرى أن البلاد المعنية مباشرة هي التي يجب أن تقرر ما إذا كانت تختار السلم أم الخوض في مجاهل صراع لا تعرف أبعاده . والخيار واضح تماما بالنسبة لنا" .

السيد ماسييل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لا يسع المرء

أن يحلل الأوضاع في أمريكا الوسطى تحليلا سليما دون أن يدخل في اعتباره مدى تعقيد عناصرها . فالأراء المبسطة التي لا تأخذ في الاعتبار المنظور التاريخي للصراعات في تلك المنطقة قد تؤدي إلى تشخيص جزئي يقوم على أساس المصالح القصيرة الأجل وبالتالي تقع في أخطاء خطيرة . ولقد كان أساس الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا دائما ، الاعتراف بأن الأسباب التي أدت إلى نشوء الحالة المتأزمة في منطقة أمريكا الوسطى ، تتمثل في المقام الأول بالانماط السياسية والاقتصادية التي تسببت في نشوء الأزمة .

وحتى نفهم المشكلة يجب ان نعترف بالعلاقة ، التي لا تكون دائما متوازنة ، بين التطلعات الوطنية المشروعة من ناحية ، والمحافظة على الهياكل الاقتصادية المجففة وغير الملائمة للاحتياجات المحلية من ناحية اخرى .

ولابد من الاعتراف بأن الإحباطات المتراكمة على مدى عقود عديدة وفي مناخ سياسي لم يتسم بالحرية دائما أدت الى حفز قوى اجتماعية هامة في المنطقة ، اتحدت في دفاعها عن الحق في التنمية الكاملة والاستقلال السياسي . وتعتبر هذه القوى اليوم ، الواعية الى التعددية والحرية ، لب الحركة الموحدة في أمريكا اللاتينية التي تستهدف تأكيد الهوية الديمقراطية والسيادة الاقليمية . وقامت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، مدفوعين بالرغبة في العمل سياق ذلك الإطار الأوسع ، بوضع أساس العمل الدبلوماسي الذي أدى أولا الى توقيع وثيقة الاهداف ، ثم الى التفاوض بشأن اعلان السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . والحل المستهدف يتفق تماما مع التحليل الواقعي للحالة ويقوم على أساس ثلاثة أفكار أساسية : أولا ، أن ذلك الحل يجب أن يكون حلا أمريكيا لاتينيا حقيقيا ، لأن إدخال عناصر غريبة في المنطقة سيزيد التوترات الحالية سوءا . ثانيا ، إن مواقف الأطراف المعنية يجب أن يتم التعبير عنها على نحو كاف في اتفاق يعزز التفاهم والثقة المتبادلة ، شالها وأخيرا ، أن بلدان أمريكا الوسطى ستتمكن دون أي تدخل من أن تختار على نحو سيادي الطرق التي تفسي بتطلعاتها من أجل الحرية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ، وكلها تطلعات متأصلة في تاريخ أمريكا اللاتينية .

وكان السعي للتوصل الى حلول تحول دون التدخل الاجنبي هو الدافع لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم الى التمسك بشدة بمبادئ تقرير المصير وعدم التدخل وعدم استعمال القوة . وقد أكدنا من جديد على سيادة كل دول أمريكا الوسطى وعلى الحق غير القابل للتصرف لشعوبها في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي تطوير علاقاتها الدولية دون قسر . ومن ثم كان من المنطقي أن نعلن قلقنا العميق ازاء الدلائل الواضحة على أن الدول التي لها مصالح في المنطقة تتخذ تدابير إضافية

لتضع نفسها في مركز القوة ، وبالتالي فإنها تجعل عملية المفاوضات ، بطريقة غير مباشرة ، عملية عقيمة . وينبغي أن نذكر أن قرار مجلس الأمن ٥٦٢ (١٩٨٥) طلب من جميع الدول أن تمتنع عن اتخاذ أو تأييد أو تشجيع أية تدابير سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تعرقل تحقيق أهداف السلم التي تسعى إليها مجموعة كونتادورا .

وينبغي أن نكرر ما قلناه في ١٩٨٥ في هذا الصدد ، من أن البرازيل تشجبه اعتماد تدابير اقتصادية انفرادية لا تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة . والتزاما باعلان نيويورك لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم الذي أكد من جديد أن تحقيق السلم في أمريكا الوسطى لا يزال أمرا ممكنا ، ترى حكومة البرازيل أن تقديم أي نوع من المساعدة العسكرية إلى الأطراف الداخلة في الصراع يسهم في تصعيد حدة التوتر في المنطقة ، ويجعل من الصعب على أمريكا اللاتينية أن تبذل جهودها للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للأزمة في أمريكا الوسطى . ونحن على اقتناع بأن الحل التفاوضي للصراع يتطلب الامتثال الكامل لمبادئ القانون الدولي ولقرارات الهيئات المختصة في الأمم المتحدة .

وحتى تكون المفاوضات الدبلوماسية فعالة ، يجب علينا من ناحية أخرى أن نضمن التفاعل الحر بين القوى السياسية الداخلية في بلدان أمريكا الوسطى . ولقد أكدت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في اعلان نيويورك أن أبناء أمريكا اللاتينية يرغبون في أن ترسخ أقدام الديمقراطية التعددية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى .

ومن ثم فاننا نطالب ببذل جهود ملمومة ومحددة لتمكين جميع بلدان المنطقة من الإعراب عن مصالحها على نحو كامل وأن يتم ذلك في مناخ سياسي يفتح المجال لمشاركة جميع القطاعات الاجتماعية دون تقييد . وفي رأينا أن ذلك قد يكون أداة هامة لتقديم المفاوضات والتغلب في الوقت نفسه على الضغوط الخارجية غير المشروعة .

وما برحت البرازيل تؤيد السعي الى حل يقوم على الصراحة والحوار البناء الذي ، كما ذكرت مجموعة كونتادورا ، تعززه التوقعات المبنية على تفهم القضايا الموضوعية للصراع والاختناص بأن مصالح أمريكا الجنوبية الاسامية في كفة الميزان في أمريكا الوسطى . ودون تجاهل أي عقبة من العقبات القائمة أو المصالح المؤثرة ، تأمل البرازيل ألا تخضع الدبلوماسية للتعنت أو استخدام القوة ، وأن يتجلى الحس السليم في البحث عن الحل السلمي . والحل الذي تقترحه مجموعة كونتادورا وفريق الدعم لمشكلة أمريكا اللاتينية يتمشى بدقة مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وفي رأيهما ان الجهود التفاوضية في الاقليم جديرة بأقوى تأييد من جانب الجمعية العامة ، وهي الهيئة التي تتطلع اليها شعوبنا من أجل الحفاظ على سيادتها واستقلالها .

السيد البان - هولغوين (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

هذه هي المرة الثامنة التي تتناول فيها الجمعية العامة الصراع في أمريكا الوسطى بمشاركة نشطة من جانب عدد كبير من ممثلي الدول . لقد درمت لجان الجمعية العامة ومجلس الأمن وجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة تقريبا الاحداث التي تقع بصورة دورية في المنطقة ، وهي تعبیر حي عن الازمة الحادة القائمة هناك .

بدأت مجموعة كونتادورا في أوائل عام ١٩٨٢ عملها الدبلوماسي المتمثل في الوساطة والمسامحة الحميدة بمشاركة من المكسيك وبنما وفنزويلا وكولومبيا . ومن الجدير بالذكر أن وثيقة الاهداف قد صيغت بروح من الحماسة والثقة ولاقت قبولا اجماعيا لدى رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، وكانت تجسيدا لمبادئ القانون الدولي الأمريكي والقانون العالمي التي متطبق طوال مهمة الوساطة . ومنذ ذلك الحين ما برح

المجتمع الدولي يؤيد بقوة مجموعة كونتادورا ويتابع باهتمام كبير شتى مراحل المهمة التي تظلع بها بتفهم من بلدان أمريكا الوسطى وبموافقتها . وللاطلاع بهذه المهمة الجسيمة ، مهمة احلال السلم التي تتطلب الصفع والتسامح ، سمت المجموعة منذ البداية الى ازالة آثار الحقد أو الضغينة التي سببتها سنوات عديدة من العنف في المنطقة .

وما برحت هذه الجهود تبذل بداب وشبات ، واشترك فيها خبراء من جميع المستويات بعثت بهم الحكومات لدراسة الحالة وتقييمها وتحليلها وتقديم مقترحات لحل المسائل التي تسببت في الصراع أو التي قد تعطل الاتفاق السلمي فيما بعد . وخلال المرحلة الأخيرة تيسر للمجموعة الوجود الفعال "لغريق الدعم" ، كما يسمى ، ويتألف من الأرجنتين والبرازيل وبيرو وأوروغواي ، التي اشتركت جميعها بأقصى فعالية .

ونتيجة للعمل والمشاورات التي دارت في نيسان/ابريل وأيار/مايو من هذا العام قدم وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الى حكومات أمريكا الوسطى النص النهائي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وهو نتاج لقدرة كبير من خبرة وزراء خارجيتنا ، الذين استجابوا لرغبات الشعوب وثقة المجتمع الدولي في السعي الى إحلال السلم في المنطقة . والاسباب التي تدعو الكثير من الحكومات الى عدم تأييد تلك الوثيقة معروفة جيدا ؛ ومع ذلك فانها لم تفقد قيمتها ، حيث أنها البديل الوحيد للتهديد الذي يلوح في أفق المنطقة كل يوم ، وهو ما حذر منه وزراء الخارجية عن حق في اعلان نيويورك وما أشار اليه المتكلمون السابقون . ومن المؤسف أن الكثيرين يسمحون اليوم لانفسهم بالاستجابة لأغراء اللجوء الى العنف المسلح .

وكما جاء على لسان الدكتور فيرجيليو باركو عند توليه رئاسة الجمهورية فان كولومبيا لم تكن قط بلدا توسعيا ، وقد عملت دائما على حل منازعاتها الدولية عن طريق التفاهم ، ولم تهجم كولومبيا أي بلد ، ولا توجد لديها ترسانات من الأسلحة يمكن أن تتسبب في عدم الثقة أو تشير الشك فيما يتعلق بمهمتها السلمية . ان المبادئ التي تركز عليها سياستنا الدولية والتي توجه سلوكنا هي مبادئ عدم التدخل وحق تقرير المصير للشعوب وتموية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية . وقد أضاف

الرئيس قائلا :

"لقد عرضنا مساعيها الحميدة دون أن تكون لدينا أية نية للتدخل ،  
وذلك عندما طلبت منا ذلك الدول الصديقة التي نحترم استقلالها ونتوق الى  
استقرارها وتقدمها الديمقراطي" .  
بهذه الروح شارك بلدي في عمل مجموعة كونتادورا . وسيظل عملنا متمثلا في  
المساعي الحميدة والوساطة والسعي الى تحقيق المصالحة ؛ ويقوم اهتمامنا على الاخوة  
والتضامن مع المنطقة التي نتشاطر معها الحدود والتي شعوبها هي شعبنا ونتشاطر معها  
نفس التاريخ واللغة والصورة العرقية ونفس المعتقدات الدينية ونفس التوق الشديد  
الى ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية  
في مناخ تسوده الحرية والتعددية والديمقراطية .  
وما برح بلدي يرى أنه يمكن تحقيق السلم في أمريكا الوسطى عن طريق احترام  
النظام القانوني الدولي وميثاق الأمم المتحدة . لذلك فاننا نصر على اللجوء الى  
الحوار والمفاوضات بدلا من الحلول التي تقوم على القوة ليتسنى خلق ظروف يسودها  
الاحترام المتبادل ومناخ من الثقة .  
وبغض النظر عن هوية كل بلد وظروفه الخاصة ، فان مشاكل منطقة أمريكا الوسطى  
هي مشاكل مشتركة . لذلك هناك رغبة حقيقية في الوحدة ، وان وجود خمسة رموز على  
رايات البلدان الخمسة لم يكن من قبيل المصادفة . والحقيقة أنه كلما اقترب الاندماج  
بين هذه البلدان الخمسة يقع انقلاب عسكري ضد ارادة الشعب .

وسعى الى ايجاد حلول عادلة ودائمة ومقبولة للجميع ، اجتمع رؤساء دول بلدان امريكا الوسطى في اسكوبيولاس وعبروا عن مفهومهم القيم بأن السلم لن يتحقق الا عن طريق :

"عملية ديمقراطية حقة تتسم بالتعددية والمشاركة وتستتبع تعزيز العدالة الاجتماعية ، واحترام حقوق الانسان ، وسيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وحق كل دولة في أن تختار بحرية ، ودون تدخل خارجي من أى نوع ، نمطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، على أن يكون ذلك الاختيار نابعا من الارادة الحرة للشعوب المعنية" . (A/40/1119 ، الفقرة ٤)

وحيث ان هذه هي وجهة نظر كونتادورا ، فان كولومبيا تشني على القادة الذين أعربوا عن هذه المفاهيم وتمرب عن تأييدها لهم بالكامل .

ان امريكا اللاتينية تؤيد السلام وتمرف ان هذه الهدية القيمة شرط اساسي لتحقيق أي تقدم . وينبغي لنا لفهم كثير من المشاكل السياسية التي تضر بالسلم ، أن نذكر بالمشاكل الاقتصادية التي تسببت في شلل النمو الاقتصادي الاقليمي ، بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة ، حيث وصلت البطالة في بعض الاحيان الى نسبة ١٥ في المائة من القوى العاملة في بلداننا .

ورغم ان امريكا الوسطى لم تكن سببا في هذه المأساة فانها كانت ضحيتها الرئيسية . لكن المنطقة لم تكن مشغولة دائما بالمشاكل الاقتصادية ، لانها في العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت تحقق معدل نمو ممتاز يزيد عن ٧ في المائة تقريبا كل سنة . ولكن الازمة حاقت بامريكا الوسطى قبل المناطق الاخرى ، الى حد أن معدلات التنمية الاقتصادية أصبحت سلبية ، مما أدى الى سلسلة من الاحداث لم تتمكن هياكلها السياسية الهشة من مواجهتها .

"إن السلم ثمرة من ثمار العدالة" ، وهذا هو السبب الذي من أجله تولي مجموعة كونتادورا أهمية خاصة لا للاملاحات الاجتماعية المناسبة وحدها ، وهي تلك الاملاحات التي تجري لحسن الحظ حاليا ، ولكن ايضا لمشاركة البلدان الصناعية في

تقديم دعم مخي وعاجل للاقتصاد الاقليمي ، من أجل القضاء على عوامل عدم الاستقرار .  
وتعتبر مشاركة الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في هذا المقام ذات قيمة بالغة .  
ولن يكون من الصعب على تلك البلدان التي تبدد أكثر من مليون دولار فسي  
الدقيقة على انتاج اسلحة الموت ، ان تعمل على اجراء تغيير جذري في البلدان  
المتخلفة حتى تتمكن هذه البلدان من مشاركتها في شرواتها وتطورها التكنولوجي  
الهائل . اليس هذا هو الاساس الحقيقي لصداقة وطيدة بين الشعوب ، كما يعتبر اقوى  
اساس للسلم ؟ اليس بالإمكان ان يسهم التوزيع المنصف لشمار التقدم بغية ان تكون  
التنمية أكثر تنسيقا وخالية من التهديدات في تحقيق السلم ؟ لقد قيل بحق إن  
التنمية هي التسمية الجديدة للسلم . ويكتسي هذا التعبير مغزى خاصا في امريكا  
اللاتينية ، حيث تعمل كثير من القوى الضخمة لزعزعة الاستقرار على تحويلها الى مركز  
للفوضى والاضطراب ، بما يعوق تحقيق الاهداف الواضحة التي ينبغي تحقيقها ونحن نقترح  
من القرن الواحد والعشرين ، حتى تبقى هذه المنطقة حصنا للحرية .

واننا اذ ننظر الى هذا السيناريو نرى فيه مخاطر استخدام القوة ، واستعراض  
المضلات ، والتهديد بالحرب ، ونرى فيه ايضا ضعف الامكانيات الدفاعية لدى الدول  
الصغيرة في امريكا اللاتينية . ونرى كذلك ان تلك الدول قد أكدت من جديد تصميمها  
على التمسك بمبادئ القانون الدولي ، التي تتضمن أهم المبادئ التي سوف يدافع عنها  
بلدي في تصميم ودون أي تردد : ألا هو مبدأ عدم التدخل . فأى ضعف يصيب ذلك المبدأ  
سيؤدي الى تغييرات وممارسات قد تحول المنطقة الى اقليم متفجر ، ويزدادا الوضع  
خطورة بما له من أثر على التنافس بين الشرق والغرب .

وقد قال أخيرا وزير خارجية كولومبيا ، جوليو لوندانو باربيديس ، عن أزمة

امريكا الوسطى :

"تنظر حكومتي والقارة الامريكية بأسرها بقلق بالغ الى التدهور  
المستمر في الحالة في امريكا الوسطى ، حيث تبدأ أمام أعيننا دقائق طبول  
الحرب في جو من العداوة واللامبالاة . ونعتقد ان استعادة الحوار في إطار



مجموعة كونتادورا ، التي تؤيدها بلدي ودول صديقة أخرى في القارة ، أمر لا مفر منه كأساس جوهري للأمل . ونعتقد ان استمرار الحوار سوف يسهم في تكريس الايمان بالسلم والوثام ، مهما كان ذلك الايمان دقيقا وهشا . وينبغي الحفاظ على ذلك الايمان بأي ثمن في هذه اللحظة بالذات التي نواجه فيها أعظم التوترات . وينبغي أن يكون مفهوما ان الدول التي أنشأت مجموعة كونتادورا ، بتأييد من الأرجنتين واوروغواي والبرازيل وبيرو ليست كما يقول البعض أداة لدعم الايديولوجيات الاجنبية ، كما انها ليست أداة تخدم ، عن طريق اتخاذ موقف اللامبالاة ، التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لبعض الدول في القارة الامريكية . وان هدفنا هو الحفاظ على السلم والوثام في المنطقة ، السلم والوثام اللذين هما في نفس الوقت هدف لشعوبنا . وتؤكد حكومتي مرة أخرى عزمها على مواصلة السعي من أجل ذلك الهدف دون إغفال ان دول المنطقة ذاتها ، هي التي يتعين عليها في التحليل النهائي ان تسوي الصراع ، بينما ، يتعين على البلدان التي لها علاقات ومصالح في المنطقة أن تبدي الاحترام الصارم لارادتها .

"وفي هذا السياق ترفض حكومتي أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وليس من الممكن للقارة الامريكية ان تميز بين التدخل الذي يقع بحسن نية والتدخل الذي يقع بنية سيئة ، وان ترفض ذلك النوع الاخير من التدخل وتؤيد بطريقة ما النوع السابق له . اذ ان هذا السلوك سوف يجعل من مبدأ تقرير المصير والحرية في القارة أمرا لا معنى له" .

وعند ممارسة الوساطة بين الدول التي يقوم بينها نزاع ، ينبغي للمرء ان يظل محايدا تماما ويتفادي أي مسلك قد يشكك في حياده . وتكون هذه المهمة صعبة فسي بعض الاوقات ، إذ يتحرك المرء مثل بندول الساعة جيئة وذهابا بين الارتياح والاحباط : الارتياح عندما تبدو في الأفق امكانيات تحقيق حل دولي لمشكلات معينة ، والاحباط عندما يسعى المرء الى تحقيق نتائج أفضل مما تتيحه الظروف السائدة .

وقد اقامت مجموعة كونتادورا عملها على أفضل تقاليدنا فيما يتعلق بالقانون الدولي والاقليمي : وهي بالتحديد التسمية السلمية للصراعات ، وتقرير المصير للشعوب ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وتشجيع الديمقراطية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كأفضل علاج للصراعات الاجتماعية .

ومن الضروري العمل بأي ثمن على تفادي تصعيد الصراعات . وقد قال الامين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ان الحالة في امريكا الوسطى قد تدهورت باطراد مع تزايد اقحام الايديولوجيات المتعارضة ، ومحاولات فرض حلول منفردة لمشاكل المنطقة واللجوء الى استخدام القوة . ثم قال :

"وقد ساعدت جهود مجموعة كونتادورا التي لا تكل مع ما قدمه مؤخرا فريق الدعم من مساندة ، على الحيلولة دون نشوب نزاع عام ، بيد ان الاتفاق الذي من شأنه أن يجلب السلم الى المنطقة لم يتحقق حتى الآن . وأعتقد لن يمكن الوصول الى تسوية حقيقية في المنطقة الا بعزل الحالة في امريكا الوسطى عن النزاع بين الشرق والغرب والسعي الى التوصل الى حل امريكي لاتيني يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . وهذا يتطلب مساندة من جانب جميع البلدان ذات المصالح في المنطقة" . (A/41/1 ،

ص ٦)

وقد أكد رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة من جديد في مؤتمرهم الشامن الذي عقد في هراري في أيلول/سبتمبر الماضي ، تأييدهم للجهود الدبلوماسية التي تبذلها مجموعة كونتادورا والرامية الى حل مشاكل أمريكا الوسطى بالوسائل السلمية ، وناشدوا كافة الدول المعنية أن تزيد جهودها بغية أن تؤدي عملية السلم التي بدأتها مجموعة كونتادورا ثمارها .

وتعتبر محاولة كونتادورا أعظم الجهود المباشرة التي تبذل في عصرنا من أجل تسوية النزاعات الخطيرة ، وهي تقوم على الدراسة المستمرة للحالة والحوار المتصل والمشاورات والمفاوضات الدائمة ، ودعم الوفاق كجزء من المساعي المنتظمة من جانب مسؤولينا - الذين حاولوا الاقناع ، بدلا من اصدار الأوامر ، والوفاق بدلا من المواجهة ، واللجوء الى المنطق بدلا من تصعيد التطرف - بما يوضح الادراك التام من جانب حكوماتنا بأن السلم الحقيقي ينبغي أن ينبثق من أعماق كرامة الانسان وحقوقه غير القابلة للتصرف .

إن قانون السلم والتعاون في أمريكا الوسطى نموذج حقيقي للجهود الدبلوماسية الدؤوبة من أجل الوساطة في منطقة مضطربة . وإذا وصلت هذه الجهود الى نهاية سعيدة ، أي اذا وقع هذا المك واحترمت أحكامه في أمريكا الوسطى ، سوف تصبح كل الحكومات ديمقراطية وتتحول المجتمعات الى مجتمعات تعددية ، وسوف تقوم سوق مشتركة ، وسوف تشعر كل البلدان بالأمن داخل حدودها ، وسوف تقوم العلاقات بين حكوماتها على الثقة المتبادلة . وبقيام هذا الصرح ، فإن المستشارين العسكريين الأجانب سوف يغادرون المنطقة ، وسوف يعود الجنود الى العمل المنتج ، وتصبح الترسانات العسكرية خردة لا قيمة لها .

ويكفي أن ننظر الى أحكام هذا المك لنفهم هذا الاقتراح الذي يقوم أساسا على القانون الدولي وقانون أمريكا اللاتينية . فهو يتضمن أحكاما تقضي بالتطبيق المتزامن لجوانبه الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وهي تلك الجوانب التي تستجيب لكافة المشاغل . كما يتضمن هذا المك خطوطا ارشادية للأمن الجماعي ، وتجميد الاسحلة

ثم خفضها ، وضمانات تكفل قيام مؤسسات ديمقراطية ، كما يتضمن المشاركة الكاملة من جانب المواطنين في عملية صنع القرار ، وحوافز للتنمية الاقتصادية ، واجراءات لمواجهة الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية .

هل نتصور أن هناك منطقة تسكنها الملائكة ، أو هل ن فكر بواقعية في أن هذا النوع من المفاوضات هو بديل أفضل من الحرب ؟ وهل أصبح من المستحيل أن نتصرف وفقا للقانون الدولي الآن حتى لا نتوقع النجاح الا للحلول القائمة على القوة ؟

كلا ، فان الفصل الختامي لكونتادورا لم يكتب بعد ، لان السلم لم يتحقق فسي أمريكا الوسطى . إلا أن كونتادورا بصرف النظر عن انها اقتراح للسلم فانها طريقة للتفكير في التسوية السلمية للنزاعات ، وسوف تكون هناك دائما ، سواء في المنطقة أو بين أعضاء المجتمع الدولي الممثلين في الامم المتحدة ، مجموعة من الرجال الذين يتبعون طريق القانون . وان بلدي ، رغم كل الظروف ، سوف يكون من بين هؤلاء .

ولهذا السبب ، تشعر كولومبيا بالامتنان للمشاعر التي تتسم بالثقة الهائلة التي أبدتها بلدان أمريكا الوسطى خلال هذه الاحداث ، ولعبارات التأييد التي أصدرها المجتمع الدولي ، ولاسيما فيما يتعلق بعملية كونتادورا . لقد ذكرت حكومات أمريكا الوسطى مرارا وتكرارا في المناقشة العامة في الجمعية العامة أنها تعتبر اقتراح كونتادورا أنجع وسيلة ممكنة لتحقيق السلم في المنطقة . وما دامت هذه هي الحال ، فسوف تواصل كولومبيا بذل قصارى جهدها في تصميم لا يتزعزع .

وفي هذا السياق ، أود أن أختتم كلمتي بالتذكير بمت قاله رئيس الكنيسة الكاثوليكية عند زيارته لبوغوتا :

"ان المجتمعات البشرية والوطنية والدولية سوف يحكم عليها في مجال السلم هذا بما قدمته من اسهامات لتنمية الانسان واسهاماتها في هذه الحقوق الأساسية . وينبغي لكل مجتمع أن يسعى لضمان حق كل فرد في حياة كريمة ، ولا يمكن أن ينفصل هذا الحق عن مطلب أساسي آخر قد نسميه الحق في السلم والامن" .

السيد هوك (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان التطورات التي تقع في بؤر التوتر والازمات التي تفذيها وتستغلها الامبريالية ، هي مصدر قلق بالغ لشعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية وأمم أخرى عديدة .

ان كل الوفود تقريبا ، قد وصفت الحالة السائدة في أمريكا الوسطى في المناقشة العامة التي تجري في هذه الدورة للجمعية العامة ، بأنها تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والامن في المنطقة وفي العالم بأكمله ، وطالبت باتخاذ خطوات لانهاء سياسة الامبريالية ، وسياسة القوة والاملاء التي تتبعها بعض البلدان تجاه البلدان الأخرى ، بما فيها بلدان في تلك المنطقة . وايدت الوفود بقوة التوصل الي تسوية سلمية للصراعات على أساس مبادئ القانون الدولي ومعاييره .

وقد ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/41/1 المادرة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أن الحالة في أمريكا الوسطى تتدهور باطراد . ونحن نشاركه هذا التقييم .

وقد بينت ممثلة نيكاراغوا بوضوح في بيانها أسباب التدهور في تلك الحالة والتوترات المستمرة في المنطقة ، كما حددها ممثلون آخرون في هذه المناقشة . وتنشق هذه الأسباب قبل كل شيء من التصعيد المستمر للسياسات الامبريالية التي تتسم بالعدوان والتدخل .

وكما لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات لحركة بلدان عدم الانحياز في الاعلان السياسي الذي اعتمد في هراري في ٦ أيلول/سبتمبر الماضي :

"ان خطر التدخل المباشر من جانب الولايات المتحدة في نيكاراغوا ، وفي بلدان أخرى في المنطقة ، قد تزايد بصورة تشير الجزع " . (A/41/697) ،

(الفقرة ٣٢٤)

إن سياسات العنف والتدخل في الشؤون الداخلية المتبعة منذ وقت طويل حيسال نيكاراغوا ، تحولت اليوم ، بعد الموافقة رسميا على تخصيص اعتمادات تبلغ ملايين الدولارات ، الى سياسة امبريالية رسمية مرخص بها على أعلى المستويات . وقد أدى ذلك الى تكثيف الاعتمادات العلنية والخفية لشن الحرب على ذلك البلد الحر المستقل غير المنحاز .

وكانت الاستجابة لهذا البعد الجديد البالغ الخطورة لإرهاب الدولة واضحة ومحددة . فقد أصبح ملايين الناس من كل القارات يقفون بشبات الى جانب شعب نيكاراغوا في معيه للحصول على حقه في الاستقلال وتقرير المصير ، ويطالبون بالتوقف فورا عن هذه السياسة التي تتناقض مع القانون الدولي .

إن حكم محكمة العدل الدولية الذي ينبغي الامتثال له امتثالا صارما ، كما طالبت به الجمعية العامة بوضوح في قرارها ٢١/٤١ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، يقدم الدليل القاطع على الطابع غير القانوني لسياسة الابتزاز الاقتصادي وزعزعة الاستقرار السياسي التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة الامريكية حيال نيكاراغوا . أما ادعاؤها بأنها تصرفت انطلاقا مما أسمته بحق "الدفاع الجماعي عن الذات" الذي تحاول به تبرير تلك السياسة . فقد رفضته محكمة العدل الدولية رفضا قاطعا .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، شأنها في ذلك شأن الاغلبية الساحقة من الدول ، تؤمن بأنه في امريكا الوسطى أيضا لن يتأتى السلم الدائم ولن يتعزز إلا اذا جعلت كل الدول من مبادئ القانون الدولي المعترف بها بشكل عام ، معيارا لسلوكها . فالיום ، بلغ التهديد الذي يواجه كوكبنا حدا من الخطورة لا يمكن معه القضاء على ذلك التهديد إلا بالوسائل السياسية ، لان الوسائل العسكرية لم تعد كافية بذلك . فالحوار بدلا من المواجهة ، والتعاون المتبادل المنفعة بدلا من عدم الثقة ، والتنافس السلمي بدلا من سباق التسلح ، هي المبادئ الاساسية للنهج المسؤول السلمي ينبغي توحيه في تشكيل العلاقات الدولية . ونظرا للاخطار الجسام التي بات يتعرض لها

السلم والامن الدوليين من جراء النزاعات الاقليمية ، حان الوقت لان تكف الولايات المتحدة عن تماديها في إعاقة التسوية السلمية العادلة والدائمة للنزاع في امريكا الوسطى .

إن سياسة الهيمنة الكوكبية الجديدة سيامة مشؤومة ولا تنطوي على أي احتمال من احتمالات النجاح . والتسليم بهذا الواقع يتطلب تغييرا في تفكير كل مسؤول سياسي . في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية الذي عقد في بودابست في حزيران/يونيه الماضي ، قامت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والدول الاخرى الاعضاء في معاهدة حلف وارسو ، مسترشدة بمسؤوليتها عن صيانة السلم والامن الدوليين ، بطرح مقترحات شاملة بعيدة المدى لإنهاء سباق التسلح ، والحد من التسلح ونزع السلاح بمعناه الحقيقي ، والتحسين الجذري للحالة الدولية . وترمي تلك المقترحات الى القضاء ، عن طريق العمل المشترك والمباشر من جانب الدول والشعوب على الاخطار المحدقة ببقاء الجنس البشري بسبب استمرار سباق التسلح النووي ، والخطط الرامية الى مد ذلك السباق الى الفضاء الخارجي .

كما تستهدف تلك المقترحات حل المسائل الخلافية عن طريق التفاوض وحده ، مع مراعاة مصالح السلم والامن ، وتنم على إقامة نظام شامل للسلم والامن الدولي . وقد أعيد التأكيد على هذه المقترحات والمبادرات في اجتماع وزراء خارجية الدول الاعضاء في معاهدة حلف وارسو الذي عقد في بوخارست في تشرين الاول/اكتوبر الماضي والذي دعا كل الدول الى المشاركة بنشاط في تنفيذها .

إن التوصل الى تسوية سلمية لحالة النزاع في امريكا الوسطى ليس ضروريا فحسب بل ويمكن أيضا . ولا يقتضي الأمر سوى التزام كل الدول التزاما صارما بمعايير القانون الدولي ومبادئه . وكما شدد مؤخرا رئيس دولة الجمهورية الديمقراطية الالمانية إريك هونيكر ، يمكن تيسير تسوية النزاع في امريكا الوسطى بالكف عن إساءة استخدام مختلف الاقاليم لزراعة استقرار الدول الاخرى ، والتوقف فورا عن تقديم الدعم العسكري أو الاداري للمصائب غير النظامية ، والتسليم بحق كل شعب في أن يختار بحرية ودون تدخل أجنبي طريق تنميته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وإنه لحق مشروع بل والتزام سياسي لكل دولة تهتم بالانفراج وبالأمن والتمساك  
الدوليين ، أن تؤيد التسوية السريعة لحالة النزاع المتأزمة في أمريكا الوسطى .  
والجمهورية الديمقراطية الالمانية ترحب بالأهداف التي توختها مجموعة  
كونتادورا وفريق الدعم ، والمبادرات التي تقدمها للإسهام في التسوية السلمية  
للنزاع . ولا بد من مواصلة تلك العملية . لكن هذا يتطلب إرادة سياسية من جانب كل  
الأطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، نؤيد تأييدا حارا المقترحات التي طرحها مؤخرا  
الرئيس دانييل أورتيغا بغية التوصل الى تسوية سلمية ، وإقامة علاقات حسن جوار فيما  
بين دول المنطقة .

ونحن نتابع باحترام وتعاطف التطورات الجارية في نيكاراغوا ، ونقدر تمام  
التقدير أوجه النجاح التي تسنى إحرازها - في ظل ظروف بالغة الصعوبة - في عملية  
إعادة البناء الوطني والديمقراطي للبلاد ، ولأسيما فيما يخص تعزيز سلطة الشعب ،  
وتطوير الديمقراطية والنهوض بها ، وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية . وما يبعث على  
الإعجاب النجاح الذي تحقق حتى الآن في مجالي الصحة العامة والتعليم ، والمجسالات  
الأخرى من الحياة الاجتماعية ، مما يساعد على تحسين الظروف المعيشية ، وجعل الحياة  
اليومية بالنسبة لأغراض قطاعات السكان جديرة بأن تعاش .

إن التنمية في نيكاراغوا تدلل على أنه بمقدور شعب من الشعوب أن يطور بنجاح  
نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يختارها بنفسه ، ويدافع عنها في وجه كل  
هجوم .

إننا نطالب جنبا الى جنب مع كل القوى المحبة للسلم المتمسكة بالواقعية  
والرشاد ، بوضع نهاية لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد نيكاراغوا ،  
والتوقف فورا عن تقديم أي دعم لعمليات الثورة المضادة والمرتزقة . وستواصل  
الجمهورية الديمقراطية الالمانية التكاتف مع الشعب النيكاراغوي في كفاحه العادل  
لحماية منجزات الثورة الساندينية والنود عنها .



السير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الاوروبي والدول الاثنتي عشرة الاعضاء فيه .  
ما من دولة عضو في الأمم المتحدة ، مهما كان بعدها الجغرافي عن شؤون أمريكا  
الوسطى ، لا يساورها الجزع إزاء استمرار العنف وزعزعة الاستقرار في تلك المنطقة .  
ومما يبعث على الأسى بصفة خاصة أن يكون الأمر على هذا النحو ، في حين نلمس أن هنالك  
رغبة مشتركة للتوصل الى حلول سلمية .

ان أمريكا الوسطى منطقة تربطها بأعضاء الاتحاد الاوروبي الاثني عشر وشائج  
وثيقة ، ودية وثقافية وتاريخية . فنحن نشاطر شعوب تلك المنطقة الالتزام الراسخ  
بالمثل العليا للديمقراطية الحقيقية التي تقوم على مبادئ التعددية السياسية  
الأصيلة وحقوق الانسان والعدالة الاقتصادية والاجتماعية . ونحن ، بالتالي ننظر بقلق  
عميق الى المعوقات السياسية والاقتصادية التي مازالت تحيق بالمنطقة .

وأسباب هذه المعوقات عديدة ومركبة ، وهذه حقيقة بديهية لكننا في حاجة الى  
أن نذكر أنفسنا بها . والعامل الرئيسي المساعد على ذلك يتمثل في الخلل الاقتصادي  
والظلم الاجتماعي المزمنين . فهذا بدوره ، أعاق ترسيخ المؤسسات الديمقراطية  
القائمة على أسس سلمية في المنطقة . ومع بعض الاستثناءات الملحوظة ، زاد عدم توافر  
أية آلية يمكن من خلالها الاعراب عن الآراء بحرية من تفاقم الحالة . وكانت النتيجة  
استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو تدهور تزداد صعوبة إيقافه كلما  
سمح له بالاستمرار دون ضابط .

ومما يؤسف له أنه ليس هناك دواء شامل تبرأ به المنطقة من كل مشاكلها . ومع  
ذلك ، هناك شرط أساسي مسبق لإحراز أي تقدم ، هو أن تبدي كل الأطراف المعنية الإرادة  
الضرورية لمداواة الأسباب الجذرية لمشاكلها ، اقتصادية كانت أم سياسية . ان الاتحاد  
الاوروبي ، والدول الاثنتي عشرة الاعضاء فيه ، أبدت عملياً استعدادها لمساعدة بلدان  
تلك المنطقة في هذا المعنى . وهذا هو السبب في أنها عكفت على تقديم دعمها الكامل  
لعملية كونتادورا للسلام منذ نشأتها في ١٩٨٣ ، ولجهودها الرامية الى إرساء أساس  
سلم يمكن أن يقوم عليه السلم في أمريكا الوسطى .

إن الدول الاعضاء في مجموعة كونتادورا التي بدأ فريق الدعم في مساعدتها منذ العام الماضي ، اضطلعت بعمل قيّم في إرساء أسس التسوية السلمية الشاملة ، وهي تسوية يجب أن تنبثق عن المنطقة ، وتقبلها المنطقة بحرية ، وتحترمها كل البلدان ، إن كان لها أن تدوم . وكما ذكر الأمين العام في تموز/يوليه من هذا العام في تقريره عن الحالة في أمريكا الوسطى ، لم تحقق جهود المجموعة بعد النتائج المنشودة ، ولكن :

"من الواضح أن مجموعة كونتادورا ، بتأييد فريق الدعم ، كانت بمثابة حاجز ، وأسهمت في تلافي حدوث تدهور عام للموقف في المنطقة" .  
(A/40/1136 ، ص ٢)

وترى الدول الاثنتا عشرة ، أن عملية كونتادورا توفر أفضل إطار متاح يمكن من خلاله استعادة مناخ الثقة ، واستئناف الحوار والتعاون فيما بين جميع الأطراف المعنية .

لقد تم بالفعل إنجاز الكثير من العمل المفيد . فمنذ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، حصلت مجموعة كونتادورا على موافقة بلدان المنطقة على طائفة عريضة من الاهداف ، بما في ذلك الحاجة الى مزيد من الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي ، والحد من التسلح ، وإنهاء التدخل والتخريب عبر الحدود ، والالتزام بمبدأ عدم التدخل ، وقبل كل شيء ، إعادة توطيد أركان العملية الديمقراطية . وقد طُورت هذه العناصر في ثلاثة نصوص لمعاهدة كونتادورا للسلم ، وترى الدول الاثنتا عشرة أنها تمثل العناصر الأساسية للسلم الدائم في المنطقة . لقد أوضحت عملية كونتادورا الطريق ، ويبقى على بلدان المنطقة الآن أن تعطيه مضمونا . إن الدول الاثنتا عشرة تحت بلدان المنطقة بشبات على أن تتفاوض بجدية لحسم الخلافات التي تفرق ما بينها . لكن هناك حاجة الى جهد اضافي تبذله كل الأطراف المعنية ، بما فيها البلدان التي لها ارتباطات ومصالح في المنطقة ، للتخفيف من حدة التوترات الاقليمية ، وممارسة ضبط النفس . وكما ذكرت مجموعة كونتادورا ، وفريق الدعم ، في الاعلان الصادر في نيويورك في أول تشرين الاوّل/اكتوبر :

"إننا نحث البلدان الداخلة في النزاع علي أن تبرهن علي رغبتها في السلم ، وأن تترجم هذه الرغبة الي عمل واضح" . (A/41/662 ، المرفق ، ص ٢)

وقد رحبت الدول الاثنى عشرة ترحيبا كبيرا بالتقدم الذي احرزته مجموعة كونتادورا في وضع معاهدة للسلم في امريكا الوسطى . وفي بيان مشترك صدر في ٢٣ آيار/مايو من هذا العام في أعقاب مؤتمر قمة إسكويبولاس لرؤساء دول امريكا الوسطى الخمسة ، أكدت الدول الاثنى عشرة علي رأيها بأن وثيقة للسلم والتعاون في امريكا الوسطى ، التي تمثل تسوية شاملة ومتوازنة ويمكن التحقق منها لنزاعات تلك المنطقة ، من شأنها أن توفر الإطار اللازم لتوطيد أركان الديمقراطية ونمو الرخاء والازدهار في المنطقة برمتها .

وفي البيان ذاته ، كررت الدول الاثنى عشرة الإعراب عن اقتناعها بأن تحقيق هذه الأهداف سيكون له دور أساسي في تهيئة مناخ التعاون الضروري لتحقيق التنمية المتناسقة في بلدان امريكا الوسطى ، وذكرت أيضا بأن هذه الأهداف كانت محور الحوار السياسي الذي بدأ في الاجتماع التاريخي المعقود في سان خوسيه بكوستاريكا ، في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، بين الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه من ناحية ، ودول امريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا من ناحية أخرى . وقد أرسى ذلك الاجتماع الاساس لعلاقة سياسية واقتصادية جديدة بين الاتحاد الاوروبي وامريكا الوسطى .

وقد عقد اجتماع ثان في لكسمبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ومن دواعي ارتياحنا العميق أن ذلك الاجتماع اختتم بالتوقيع علي وثيقة ختامية سجلت موافقة جميع المشاركين علي ضرورة مواصلة الحوار وتطويره . وقد حث المشاركون مجموعة كونتادورا مرة أخرى علي مواصلة جهودها لايجاد حل سلمي للأزمة في امريكا الوسطى .

وأكد وزراء الخارجية من جديد علي اقتناعهم بأن الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي سيساعدان علي التوصل الي حل سياسي يقوم علي الاستقلال وعدم التدخل وتقرير المصير ، وحرمة الحدود ، ويدعم المبادئ الديمقراطية ، وينهض بالمصالحة الوطنية في كل بلدان

المنطقة في إطار النظم التعددية ، الاقتصادية والاجتماعية ، ويطور حقوق الانسان وحرياته الاساسية ويكفلها ، ويقيم نظاما للامن الإقليمي يمكن الركون اليه ، بما في ذلك إنشاء آلية فعالة للتنفيذ والمتابعة .

وقد تم التوقيع ايضا على اتفاق للتعاون بين الاتحاد الاوروبي وبلدان امريكا الوسطى وبنما ، يتم على إقامة روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية أوثق ، تستهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في امريكا الوسطى ، لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي . كما اعلن الاتحاد الاوروبي عن استعدادة لان يكفل زيادة الحجم الكلي للمعونة التي يقدمها للمنطقة ، وأكد أنه ينوي أن يبني على ذلك الاتفاق ، بتقديم المساعدة في المشاريع الاقليمية التي تعين باتفاق مشترك ، مما يساعد بالتالي على تشجيع التعاون فيما بين بلدان المنطقة . وقد عكف الاتحاد الاوروبي على زيادة معونته الى المنطقة طوال السنوات الماضية . ودعما للمشاريع ذات الطابع الاقليمي . وافق الاتحاد على الإسهام في مشروع يمثل جزءا من الخطة المحيطة لكونتادورا ، ويستهدف تحسين الرعاية المحية لاطفال المنطقة . ويزعم عقد اجتماع آخر في غواتيمالا في شباط/فبراير المقبل ، لتعزيز الحوار الذي بدأ في سان خوسيه ولكسمبرغ .

وفي الختام ، تود الدول الاثنتا عشرة ان تؤكد مرة أخرى على اقتناعها بأن  
الازمة في أمريكا الوسطى لا يمكن تسويتها بالقوة المسلحة وانما فقط بالتسوية  
التفاوضية الشاملة المستندة الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة أهداف  
الكونتادورا . ونؤكد بوجه خاص على الأهمية التي نعلقها على احترام السيادة  
والاستقلال الوطنيين ، والسلامة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول  
الأخرى ، وعدم اللجوء الى التخويف أو القوة . ومما له نفس القدر من الأهمية في رأي  
الدول الاثنتي عشرة الحاجة الى التعددية الديمقراطية في بلدان المنطقة . ومن شأن  
تطوير نظام ديمقراطي أقوى ان يعطي ضمانا أقوى بالحرية والعدالة لشعوب أمريكا  
الوسطى ، وان يقلل من عبء الفقر والاضطهاد الذي يرضي كاهلها منذ أمد طويل . وتشعر  
الدول الاثنتا عشرة بالتشجيع إزاء الانتخابات التي عقدت في المنطقة وتعتبرها دليلا  
على رغبة شعوب أمريكا الوسطى في ممارسة الخيار الديمقراطي . وتأمل الدول الاثنتا  
عشرة في ان يكون هذا بشيرا بالخير للمستقبل السياسي للمنطقة .

وترحب الدول الاثنتا عشرة أيضا بقرار رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس في  
نهاية شهر أيار/مايو الماضي بإنشاء برلمان لأمريكا الوسطى يتكون من ممثلين ينتخبون  
بحرية باقتراع عام . ونأمل في ان يتم انشاء هذا البرلمان قريبا وان يعمل بطريقة  
تسهم إسهاما كبيرا في تدعيم النسيج الديمقراطي للمنطقة ككل .

وكما قلت من قبل ، إن تعقيدات الحالة في أمريكا الوسطى متعددة ومتنوعة .  
ولا بد من معالجة الأسباب والاعراض بطريقة شاملة لا انتقائية . هذا هو أسلوب مجموعة  
كونتادورا ، التي منوادل تقديم كامل تأييدنا لها ، وهذا هو الأسلوب الذي نعتقد أنه  
يستجيب استجابة كاملة لمتطلبات السلم الدائم والعدل .

السيد كيكوهي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ترى اليابان

ان الوضع غير المستقر السائد في أمريكا الوسطى مشكلة تهدد دون شك سلم وأمن  
المنطقة وبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والعالم أجمع . ولذلك فإن بسلافي  
تتفق تماما مع الآراء التي أعرب عنها وزراء خارجية مجموعتي كونتادورا والدعم في

إعلانها المؤرخ في ١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ، الذي سلم الى الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار . وفي هذا الاعلان ، المعنون "مازال إحلال السلم وممكننا في أمريكا الوسطى" ، ذكرت مجموعتنا كونتادورا والدعم ما يلي :

"إن الازمة في أمريكا الوسطى يمكن أن تولّد توترات ومنازعات خطيرة في القارة بأسرها . ولذلك فإن السلم في أمريكا الوسطى يعتبر سلمنا نحن ."

(A/41/662 ، ص ٢)

وفي ضوء هذا الاعلان ، لا يسع اليابان إلا أن تشعر بالقلق إزاء الاحداث الجارية في المنطقة .

إن اليابان على اقتناع بأنه من الضروري التوصل الى اتفاق بالوسائل السلمية بين البلدان المعنية ، وذلك بغية منع توسع الصراع وتحقيق تسوية دائمة . هذا هو الموقف الثابت لحكومة بلادي وهذا ما يدعوها الى الاستمرار في تأييدها للمبادرة السلمية لمجموعتي كونتادورا والدعم . وقد أعرب عن هذه السياسة التي تتبعها حكومة اليابان في عدد من المناسبات ، وبصفة خاصة في بيان وزير خارجية اليابان ، السيد كوراناري ، في الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ، عندما قال :

"وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، تأمل اليابان بأن تفضي الجهود الاقليمية الى حل سلمي في القريب العاجل . وفي هذا السياق ، نؤيد بقوة جهود مجموعة كونتادورا والقوى الاخرى من أجل إحلال السلم في تلك المنطقة" .

(A/41/PV.7 ، ص ٢٦)

ومن المعروف جيدا أن مجموعة كونتادورا تحظى منذ نشوئها قبل أربع سنوات تقريبا بتأييد البلدان المعنية مباشرة وغير مباشرة وكذلك الاغلبية العظمى من المجتمع الدولي . وقد بذلت هذه المجموعة جهودا مخلصة ودؤوبة لحل هذه المشكلة . وقد أيد فريق ليما بكل نشاط الجهود الحثيثة التي تبذلها مجموعة كونتادورا . فعلى سبيل المثال ، في كانون الثاني/يناير من هذا العام اجتمع وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في كاراباييدا ، بجنزويلا ، وبعد إجراء تحليل عملي وواقعي

للوضع في أمريكا الوسطى ودراسة إمكانيات العملية التفاوضية ، أصدرنا رسالة كاراباييدا من أجل السلم والأمن والديمقراطية في أمريكا الوسطى ، التي أعربوا فيها عن تصميمهم على التعجيل بعملية التوصل الى توقيع وثيقة كونتادورا من أجل السلم والتعاون في أمريكا الوسطى وبدء نفاذها . وقد اعتمدت رسالة كاراباييدا على الفور من جانب كل من رؤساء ووزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى المعنية . وتعلق اليابان أهمية كبرى على رسالة كاراباييدا بسبب الزخم الجديد الذي قد تعطيه لعملية كونتادورا لإقرار السلم .

وبعد الاحتفال في أيار/مايو بالاجتماع التاريخي لرؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس في اسكيبولاس ، بغواتيمالا ، فإن وزراء خارجية مجموعتي كونتادورا وفريق الدعم وبلدان أمريكا الوسطى المعنية مباشرة بالمشكلة التي تنظر فيها الجمعية العامة اليوم ، والبالغ عددهم ١٣ وزيرا ، اجتمعوا في بنما في شهر حزيران/يونيه من هذا العام . وقد كان من المأمول فيه أن يوقع في تلك المناسبة على وثيقة كونتادورا من أجل السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، ولكن ، على الرغم من توقعات العالم بأسره ، لم يكن بالإمكان ، للأسف ، التوصل الى التوقيع على تلك الوثيقة الهامة بسبب الخلافات بين البلدان المعنية بشأن مسألة الحد من الأسلحة ووقف المناورات العسكرية الدولية .

وفي نفس تلك المناسبة ، اقترحت مجموعة الكونتادورا وفريق الدعم صكا نهائيا معدلا جديدا طرحته على البلدان الخمسة في أمريكا الوسطى . غير إنه للأسف لم يحسب باستجابة مرضية عموما .

إن ما قلته لتوي يبيّن بوضوح أن مشكلة أمريكا الوسطى لن يكون حلها سهلا مما لم تتوافر الإرادة السياسية الحقيقية لدى البلدان المعنية . ومع ذلك ، تأمل اليابان ، وتعتبر أن مما له أهمية كبرى ، أن تجدد مجموعة الكونتادورا والبلدان المنخرطة في الصراع ، وكذلك البلدان التي أصبحت بطريقة أو بأخرى مرتبطة بمشكلة أمريكا الوسطى ، بذل جهودها بنية تحقيق السلم في المنطقة .

لقد لاحظت اليابان بارتياح كبير أن مجموعة الكونتادورا وفريق الدعم قاما مؤخرا بعمل يهدف الى تحسين الحالة في منطقة أمريكا الوسطى ، وهو عمل يتفح فسي رسالة بنما الصادرة في حزيران/يونيه الماضي وفي إعلان نيويورك المذكور آنفا . ونحن ننتظر باهتمام شديد نتيجة اجتماع وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، الذي سينعقد في ريو دي جانيرو في كانون الاول/ديسمبر المقبل .

ولذلك ستواصل اليابان ، وهي البلد المحب للسلم ، تقديم أوسع تأييد ممكن للمبادرات التفاوضية التي تتقدم بها مجموعة الكونتادورا وفريق الدعم . وبالمثل ، تعتبر اليابان أن من الأهمية بمكان ، رغم عدم إحراز تقدم يذكر ، إضفاء الطابع الديمقراطي على بلدان المنطقة ، لأن ذلك من العوامل الأساسية لإيجاد حل دائم لمشكلة أمريكا الوسطى .

وبالمثل ، نعتبر أنه مما له أهمية أولوية ضرورة إصلاح أوجه الاختلال والمظالم الاجتماعية الاقتصادية القائمة حاليا في المنطقة ، وأن يتم ذلك عن طريق إعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية باعتبار ذلك أساسا جوهريا لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

وتنوي اليابان أن تتعاون في كل مبادرة تستهدف تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة . وتعتبر أنه لا بد أن يخيم السلم والاستقرار على المنطقة حتى يكون هذا التعاون فعالا ومثمرا .



السيد مويبا بالينسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر

الجمعية العامة ، مرة أخرى ، في الحالة السائدة في أمريكا الوسطى ، وهي حالة ما برحت للأسف تتدهور في الآونة الأخيرة . فالبند لا يزال مدرجا على جدول أعمالنا منذ عام ١٩٨٣ ، كما كانت عدة جوانب من الأزمة موضوعا لاجتماعات مجلس الأمن ، ولاحكام صدرت عن محكمة العدل الدولية وقرارات من عدة لجان رئيسية تابعة للجمعية العامة . وهي تحظى أيضا بالعناية المستمرة من جانب الأمين العام .

ما انفكت الحكومة المكسيكية طوال أعوام تعرب عن قلقها العميق إزاء تدهور الحالة في أمريكا الوسطى ، محددة أسبابها الرئيسية وعارضة بذل مساعيها الحميدة للنهوض بتسوية سلمية للنزاعات القائمة بين بلدان المنطقة وبين تلك البلدان والبلدان الأخرى التي لديها روابط بالمنطقة ومصالح فيها . وهذا يفسر مشاركتنا النشطة في مجموعة كونتادورا منذ إنشائها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ . إن الجمعية العامة ، في قرارها ١٠/٢٨ ، الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، ومجلس الأمن ، في قراره ٥٣٠ (١٩٨٣) ، الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ ، قد بيّنا أن الأسباب الجذرية للصراعات الداخلية في بلدان أمريكا الوسطى نابعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل بلد من تلك البلدان ، وأكدنا في نفس الوقت على الضرورة الحتمية للتوصل الى تسوية سلمية تفاوضية لتلك الصراعات ، وأثينا على الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا سعيا الى ذلك الهدف ، وشجعا تلك الجهود .

وفي الأعوام الأخيرة ، أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن على كل ما ذكر آنفا ، وأعادا التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة التزام الدول بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية الخالصة ، وبعدم اللجوء الى التهديد بالقوة أو استعمالها ، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال السيادي للدول .

إن منطلق عملية كونتادورا ، تحديدا ، هو ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة الدول الأمريكية . والفرضية الأساسية تتمثل في أن اللجوء الى الحرب محظور وأنه يجب حسم الصراعات بالوسائل السلمية . فضلا عن ذلك ، فإن وراء عملية

كونتادورا تراث امريكي لا تيني قانوني عريق وشري . وقد صاغت المجموعة العديد من المقترحات والوثائق والبيانات المشتركة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، عندما اجتمعت للمرة الاولى في جزيرة كونتادورا في بنما . وهي تتضمن إعلان قمة كانكون المعقودة في المكسيك في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، ووثيقة الاهداف الصادرة في ايلول/سبتمبر من نفس العام ، ووثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى الصادرة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، ورسالة كارا بييدا الصادرة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والإعلان المشترك لوزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم والصادر في ١ تشرين الأول/اكتوبر الماضي .

وماتزال العملية التفاوضية والتفاوضية الجارية بين حكومات أمريكا الوسطى ، والتي تعززها مجموعة كونتادورا ، تكثف وتلقى التأييد العامل من جانب فريق ليمما ، والمساندة الواسعة النطاق من جانب المجتمع الدولي . وهي تحظى أيضا بالمشاركة النشطة من جانب الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بحفا عن التدابير المفوضية التي النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

إننا نعلم إدراكا تاما أن أمريكا الوسطى ظلت طوال تاريخها ، شأنها في ذلك شأن بقية أمريكا اللاتينية ، مسرحا للصراعات الشناثية والنزاعات الاقليمية والتدخل الاجنبي والتدخل العسكري . وتاريخ منطقتنا أيضا تاريخ حافل بالنضال المستمر للتغلب على الظروف والهيكل الاقتصادية التي أدت الى ما تعانيه المنطقة من تخلف نسبي . وعلى مدى هذا القرن ، وخاصة في العقود الاخيرة ، صعدت بلدان أمريكا اللاتينية التي تواجه هذه الحالة ، لا عن طريق تعزيز علاقاتنا التقليدية فحسب ، بل وعن طريق تعزيز تعاوننا الاقتصادي والسياسي .

وباختصار ، نحن نبحث عن حلول أمريكية لاتينية للمشاكل الأمريكية اللاتينية . وعلى سبيل المثال ، اسمحوا لي أن أذكر أيضا رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، ومجموعة الانديان ، والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، وعددا لا يحصى من المشاريع الشناثية ودون الاقليمية . ولا بد من النظر الى الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في هذا السياق . لكن نجاح هذه المساعي يتوقف في التحليل الاخير على توافر الإرادة السياسية لدينا جميعا .

لقد حاولت بلدان أمريكا اللاتينية ان تعيش في نطاق النظام الدولي المستقر ، متقيدة بقواعد القانون الدولي ومحترمة أعز مبادئه . ودليلنا كان ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ، علاوة على مجموعة الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول الأمريكية والتي تؤكد مبادئ عدم التدخل وحق الشعوب في تقرير المصير والتسوية السلمية للمنازعات ، فضلا عن التعاون الدولي . فتلك القواعد ، بالنسبة لنا ، هي التي توجه تصرفاتنا نحو بناء نظام عادل للعلاقات بين الدول وتعزز في نفس الوقت أمن جميع الأمم . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه بدون احترام القانون الدولي لا يمكن للأمم أن تتعايش وتجد الحلول السلمية لخلافاتها مهما بلغت خطورتها .

عندما خاطب وزير الشؤون الخارجية لبلادي الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي اختتمت أعمالها مؤخرا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، قال إن اتساع نطاق الصراع في أمريكا الوسطى سيغير تغييرا جذريا حياة الأشخاص والمجتمعات في المنطقة وان معالجة او تصحيح ما تم الاضرار به او تدميره قد تستغرق عدة سنوات ، بل وربما عدة عقود .

اننا نرغب في السلم في أمريكا الوسطى ، لأنه سلم أمريكا اللاتينية نفسها وسلم العالم كله . ونريد استقرار نظام الدول الأمريكية ، لأنه عنصر هام في التوازن الدولي . ونحن ندافع ، كالعهد بنا ، عن المبادئ والمقاصد التي يقبل بها المجتمع الدولي ويقدمها . فظاهرة التكافل تجعل التوترات المحلية تستفحل وتتضخم . والجنس البشري بأسره - لا شعوب أمريكا اللاتينية فقط - مشترك ، حقيقة ، في الصراع الناشب في قارتنا .

وفي هذا السياق ، وضعت أزمة أمريكا الوسطى قدرتنا على إيجاد الحلول لمشاكلنا على المحك . فحل الأزمة يتطلب حسن النية لدى بلدان المنطقة والبلدان التي توجد لها روابط بالمنطقة أو مصالح فيها . لهذا السبب ، لا غنى عن تشجيع الاتصالات المستمرة والحوار البناء بين تلك الأمم . وقد كان ذلك أحد المقاصد الأساسية لجهود مجموعة كونتادورا .

علينا جميعا أن نحترم التحولات السياسية الداخلية للدول . واختلافاتنا معها لا تبرر اتخاذ اجراءات تتناقض والقانون الدولي . فالمحاولات الرامية الى زعزعة الاستقرار والتعميد العسكري تقلل من امكانيات التفاهم . وبدون الاتصالات والحوار ، لن يتسنى التوصل الى الحل .

وختاما أود ان اشير الى البيان الذي أدلى به الرئيس ميغيل دي لا مدريد ، من فوق هذا المنبر ، في ٢٤ ايلول/سبتمبر الماضي ، والذي أعطى فيه الموجز الراضع التالي لموقفنا من هذا الموضوع :

"ولم تدخر المكسيك وسعا في السعي من أجل التوصل الى اتفاقيات عادلة تحترم المصالح المشروعة لجميع دول امريكا الوسطى . ولهذا قمنا مع حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا ، وبالتأييد النشط من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو ، بتشجيع الاستراتيجيات التي تؤدي الى ارساء اسي التعايش السلمي والتعاون في المنطقة . وقدمنا تقارير مفصلة الى الامم المتحدة عن التقدم الذي احرزته جهودنا الدبلوماسية .

"واسمحوا لي ان أكرر مرة اخرى ان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم لا يمكن أن يحلا محل المسؤولية السياسية التي تتحملها حكومات امريكا الوسطى . فالسلم هو قرارها أولا وقبل كل شيء ، كما انه قرار الدول الاخرى التي تساعد على توجيه مجرى الاحداث بسبب وجودها ونفوذها في المنطقة .

"وليس بوسعنا أن نحل محل ارادة الاطراف المعنية مباشرة ، كما اننا لا نستطيع أن ننظر بلا مبالاة الى حالات لا تهدد فقط الاستقرار الاقليمي ومستقبلنا المشترك بل تمثل ايضا انتهاكات لكرامة شعوب امريكا اللاتينية كما انها تضر بمصالحنا الوطنية المشروعة" . (A/41/PV.8 ، ص ١٧ و ١٨)

وفي ضوء كل ما قلته ، يعتقد وفد المكسيك أن الجمعية العامة ، وهي المحفل الذي يمثل المجتمع الدولي خير تمثيل ، متواصل تقديم تأييدنا الحازم لجهود

كونتادورا لايجاد حل سلمي لازمة امريكا الوسطى من خلال توازن ملائم يحافظ على الوئام والكرامة لجميع البلدان المتورطة في النزاع ، ويبعد في الوقت نفسه شبح الحرب التي يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة لا رجعة فيها .

السيد شابت (اليمن الديمقراطية) : ان الجمعية العامة للأمم المتحدة

بمناقشتها للحالة في أمريكا الوسطى ، انما تعبر في ذلك عن اهتمامها المتزايد بمجرى تطورات الأوضاع السياسية التي تعيشها هذه المنطقة الحساسة من العالم . ووفد اليمن الديمقراطية يشاطر رأي الكثيرين من الوفود الذين عبروا عن قلقهم بسبب تفاقم الازمة السياسية في أمريكا الوسطى ويرى أن انعكاساتها تشكل تهديدا مباشرا للسلام والامن الدوليين .

لقد عانت شعوب بلدان أمريكا الوسطى كغيرها من شعوب بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا أشكالاً متعددة من السيطرة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة جعلت منها بلدانا تابعة للسيطرة السياسية والاقتصادية للقوى الامبريالية . فمنذ زمن طويل وموارد أمريكا الوسطى المادية والبشرية تتعرض للنهب من قبل احتكارات الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاحتكارات بطريقة همجية ولا انسانية تتعارض كلياً مع حقوق المنطقة التواقفة للحرية وللمعيش بكرامة ورفاهية . وعبر التاريخ القديم والمعاصر اثبتت شعوب أمريكا اللاتينية قدرتها الفائقة على مقاومة الاعداء الذين ماهرحوا يستخدمون مختلف اشكال القمع لتحقيق اطماعهم التوسعية .

في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر الجاري استمعت الجمعية العامة الى بيان ادلى به السيد ميغيل دي اسكوتو بروكمان وزير خارجية نيكاراغوا ، عند مناقشتها لموضوع حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بخصوص "الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها" وضرورة امتثال الولايات المتحدة الأمريكية الفوري لهذا الحكم ، وأشار فيه ، بكل وضوح ، الى الاعتداءات الأمريكية على بلاده وتدخلها في شؤونها الداخلية ، وعبر أيضا عن رغبة شعب نيكاراغوا الصادقة في تحقيق السلم وتهيئة الظروف التي تتيح له تكريم كل طاقاته من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان المجتمع الدولي يعي جيدا ما تعانيه نيكاراغوا من جراء التدخل الامريكى في شؤونها الداخلية منذ انتصار ثورتها الشعبية في تموز/يوليه ١٩٧٩ . ولعل اسطع البراهين على ذلك هو ما تقوم به ادارة ريفان باستمرار من تقديم دعم مالي وعسكري لعميات المرتزقة "الكونترا" ، تلك العميات التي تذكرنا جميعا بذلك الماضى الالىم الذى خيم على مماء نيكاراغوا طوال عدة عقود ، ماضى تسلط الديكتاتور سوموزا الذى زرع الرعب ، الموت ، والخوف في كل ارجاء نيكاراغوا ، وفرض الحصار الاقتصادى الامريكى عليها وتلفيم موانئها واجراء المناورات العسكرية المستمرة على مقربة من حدودها الوطنية . وبالإضافة الى ذلك ، نجد الرئيس الامريكى قد قرر تخصيص ١٠٠ مليون دولار امريكى لتمويل أنشطة المرتزقة المعادين للحكومة الشرعية المنتخبة من قبل الشعب في نيكاراغوا . الامر الذى دفع الجمعية العامة الى شجب هذا الاجراء بقوة .

لقد حان الوقت ليعرف الرأي العام الأمريكي والدولي حقيقة أكاذيب وخداع ادارة ريفان التي تتستر وراء شعارات الدفاع عن الديمقراطية والحرية لتدافع عن الارهاب وعن ارتكاب الجرائم . واننا على ثقة كاملة بان اماليب الكذب والخداع لن تدوم طويلا ، فيوما بعد يوم تتكشف للشعب الأمريكي حقائق الحرب القذرة التي تشهها حكومة بلاده ضد شعب صغير جار له . لقد كلفت هذه الحرب القذرة اقتصاد نيكاراغوا خسائر تزيد قيمتها عن مليارين من الدولارات وخلفت وراءها آلاف القتلى والجرحى والمشردين .

اننا نتساءل : لماذا كل هذا العداء لنيكاراغوا المسالمة التي خرجت لتوها من حرب طاحنة مع الديكتاتورية ؟ لماذا هذا الدمار ، ولماذا هذا القتل ؟ هل تعني كل هذه الاعتداءات انها ضمن اختيار نيكاراغوا لطريق تطورها المستقل ؟ اذن ماذا ينتظر من الشعوب التي تناضل في سبيل الدفاع عن حقها المشروع في اختيار طريق تطورها السياسي والاقتصادي المستقل ان تدفعه ازاء اختيارها لمثل هذا الطريق ؟ اننا اذا تجاهلنا الاجابة عن هذه الاسئلة ، سنجد انفسنا ذات يوم امام علاقات دولية يحكمها منطق القوة .

ان وفد اليمين الديمقراطية يرى ان جوهر الازمة التي تعانيها أمريكا الوسطى يكمن أولا في سياسة تدخل الامبريالية الأمريكية في شؤون المنطقة الداخلية ، وعلى وجه الخصوص في شؤون نيكاراغوا والسلفادور ، وثانيا في طبيعة الازمة الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي تعانيها شعوب المنطقة ، حيث نجد ان الفقر ، والجوع ، والمرض ، والبطالة والتضخم قد ألحقت بالغ الاثر بطبقات واسعة من السكان . ولهذا فان الحاجة الملحة التي تتطلبها الظروف الموضوعية التي تعيشها أمريكا الوسطى هي تقديم الدعم الاقتصادي وضمان الاستقرار السياسي لتحقيق فرم تساعد على التعجيل بالتنمية الاقتصادية الشاملة .

ان المنطق يتطلب من جارة أمريكا اللاتينية الكبيرة ان تعي ، بل وتسلم بحقيقة تعددية الاتجاهات السياسية في العالم ومن بينها أمريكا اللاتينية نفسها .

وعليها أن تدرك أيضا أن رفض أي دولة من دول أمريكا اللاتينية لأي شكل من أشكال التدخل في شؤونها الداخلية لا يعني مطلقا تهديدا لأمنها القومي .

أخيرا ، سيدي الرئيس ، ان اليمن الديمقراطية تعتقد أن الأسلوب والاطار المناسبين لحل الأزمة الراهنة في أمريكا الوسطى ، يكمنان في استمرار الحوار السياسي في اطار مجموعة الكوننتادورا ومجموعة ليما للدعم والتي تحظى جهودهما بتأييد دولي كبير وكذلك في التقيد المارم بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد

أدرج البند المتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى على جدول أعمالنا منذ الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

ولقد ظلت أمريكا الوسطى ، لسنوات طويلة ، مسرحا لتدخل الولايات المتحدة في قارتنا الممزقة . وكلما حاولت شعوب هذا الجزء من أمريكا اللاتينية أن تكون سيادة مصائرهم وتقوم بمصالحات اجتماعية ، مهما كانت ضئيلة ، عانت من معاداة الولايات المتحدة لها وفضولها وتدخلها .

وقد جاء على لسان بعض الناطقين في واشنطن أن عدم الاستقرار في أمريكا الوسطى ناجم عما يسمى بالمواجهة بين الشرق والغرب . ولا يعتبر هذا التأكيد نتيجة لقصر نظر سياسي بل تعبيرا عن نوايا سيئة للغاية . ان الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة هي السبب الجذري والاساسي للمشاكل التي تعاني منها هذه الشعوب والتي يزيدها من حدتها التدخل الامبريالي المارخ في شؤونها الداخلية .

لقد أصبحت نيكاراغوا ، منذ عقدت العزم على اتباع نهجها الخاص بها ، ضحية لحملة تشكيك لا تعرف الهوادة ، في بادئ الامر ، ولحرب قذرة ، فيما بعد . ولهذا السبب . أعلن فيدل كاسترو رويز ، رئيس كوبا ، ما يلي في المؤتمر الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز في هراري :

"لقد أدت الحرب القذرة التي تشنها الولايات المتحدة على نيكاراغوا الى خسائر بلغت الالف من ارواح البشر وآلاف الملايين من الدولارات تكبدتها



نيكاراغوا . وقد جاءت الجهود التي تبذلها أمريكا اللاتينية في سبيل تحقيق السلم عن طريق مجموعة كونتادورا في أمريكا الوسطى تحدياً لاصرار الولايات المتحدة على القضاء ، بالدم والنار ، على الثورة الساندينية وحركة التحرير في أمريكا الوسطى . وبشكل مكشوف ومخز ، وكصفعة وجهت لشعوب أمريكا اللاتينية والعالم ، حملت حكومة الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة على الموافقة على اعتماد ميزانية جديدة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لمواصلة أعمالها الدموية في نيكاراغوا منتهكة بذلك حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي التي أدانت بشكل صريح هذه الأعمال التي تقوم بتنفيذها الولايات المتحدة . لكن لا شيء سيجدي ، ولن تكون هناك قوة تقدر على قهر روح البسالة والبطولة التي يتحلى بها شعب نيكاراغوا - حتى اذا ما تكررت مأساة فييت نام هناك" .

لقد أعلن رئيس نيكاراغوا ، دانييل أورتيغا ، في هذه الجمعية ، وفي مجلس الأمن ، أن بلاده مستعدة ، بكل حزم ومسؤولية ، للسعي الى ايجاد سبل ووسائل مناسبة للتوصل الى السلم في أمريكا الوسطى . أما رد فعل واشنطن على هذه الكلمات فقد اتسم بالامعان في التعمت . فالافتق في أمريكا الوسطى يبدو مظلماً . ونلاحظ أن السلم والامن في منطقتنا مهددان بشكل أكبر نتيجة لتصفيد الولايات المتحدة لأعمال العدوان ضد نيكاراغوا .

ومنذ بضعة أيام فقط سمعنا عن حادث اسقاط الطائرة التابعة للخطوط الجوية سودرن اير ترانسبورت - وهي شركة غالباً ما تستخدمها وكالة المخابرات المركزية - محملة بأسلحة الى القتل السوموزيين الذين يدعون بال "كونتراس" . وقد كشف المرتزق الأمريكي يوجين هاسنفوس عن أنه كان يقوم بتلك المهمة وفقاً لتعليمات وكالة المخابرات المركزية وكشف عن صلة كبار المسؤولين في ادارة ريفان بالاشخاص الذين يقومون بتنفيذ الأعمال الاجرامية ضد نيكاراغوا .

كما كشف عن تواطؤ الادارة الأمريكية مع الارهابيين الدوليين من أمثال بوسادا كاريليس ، العقل المدبر وراء تخريب رحلة طائرة الخطوط الكوبية فوق بربادوس عام

١٩٧٦ وغيره من عناصر الثورة المضادة من أصل كوبي ممن يعملون ضد وطن ساندينو ، دون عقاب ، من القاعدة الجوية السلغادورية في أيلوبانغو ، مما يفسر تواطؤ نظام نابليون دوارتي مع العدوان ضد ذلك البلد .

وفي ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، ذكرنا ما يلي في مجلس الامن :

"تدعي الولايات المتحدة ان سياستها تجاه نيكاراغوا تقوم على ان ذلك البلد يمثل تهديدا لامننا الوطني ، هذا الادعاء فضلا عن كونه تظليلا او كذبا يبدو انه وصف خيالي لفيلم سينمائي لوالث ديزني ، ان كان العمل العدواني الذي قامت به وكالة المخابرات المركزية الامريكية في غواتيمالا عام ١٩٥٤ للاطاحة بالحكومة الدستورية لجاكوبو اربنز لم تنزل باقية في اذهان شعوب امريكا اللاتينية" . (S/PV.2716 ، ص ٢٨ - ٤٠)

ويجب ألا ننخدع بالباطيل . فسياسة حكومة ريغان تشكل انتهاكا وقحا للقواعد الدولية حيث تستتبع شن أعمال حربية ضد بلد تقيم معه تلك الحكومة علاقات دبلوماسية . ولذا فمما لا يقبله العقل أن يقر كونغرس الولايات المتحدة بناء على طلب الرئيس إنفاق ١٠٠ مليون دولار للإطاحة بحكومة ليست رسميا في حالة حرب معه ويوفد إليها بلده ممثلين دبلوماسيين معتمدين . فهي صفاقة ليس لها في التاريخ نظير . ولطالما حاولت حكومة نيكاراغوا صون السلم وتجنب المواجهة المسلحة مع الولايات المتحدة أو أي دول أخرى من دول المنطقة ، وذلك رغم الموقف العدائي الذي يتخذه بعض تلك الدول وتواطؤه المخزي في العدوان من جانب الغير ، كما في حالة هندوراس والسلفادور ، أو استخدام أراضي كوستاريكا للمآرب ذاتها . وقد أبدت نيكاراغوا استعدادها للتعاون مع مجموعة الكونتادورا وفريق الدعم والسعي لإيجاد حل عادل ومشرف للأزمة .

ونحن نؤيد جهود مجموعة الكونتادورا وفريق الدعم وقد استجابا لرغبة بلدان أمريكا اللاتينية في إيجاد حل تفاوضي للصراع الذي فرضته الامبريالية على بلدان أمريكا الوسطى .

وفي رأي بلدي أن الكثير مما يبدر من أقوال عن مختلف كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة وما يدلون به من تصريحات ويتخذونه من تدابير يدل على أن تلك الحكومة تعرقل عن عمد جهود السلم والمحاولات الرامية الى بلوغ تسوية سياسية تفاوضية لازمة لأمريكا الوسطى . فقد واكب التدابير الاقتصادية والمالية القسرية والعداء الدبلوماسي والسياسي القيام على نحو يخرج على المألوف بنشر آلة الحرب الأمريكية القوية في منطقة الكاريبي على مقربة من الحدود البحرية مع نيكاراغوا . وعلى ساحل المحيط الهادئ . وقد نما الى علمنا مؤخرا أن وحدات الفرقة الأمريكية ال ٨٢ المنقولة جوا التي شاركت في غزو غرينادا الغادر أرسلت الى ولاية كارولينا الشمالية للقيام بمناورات . ويقول رئيس المخابرات العسكرية للجيش الشعبي السانديني أن تلك هي المرة الأولى منذ عدة سنوات التي تجري فيها تلك الوحدة

الشهيرة بيانا عمليا كاملا للامداد الجوي وفي ظروف مماثلة لما هو سائد في مدينة ماناغوا .

إن شعوب امريكا برهنت على مر القرون على رفضها القاطع الإذعان للاستعباد . وتاريخنا حافل بالتفحيات التي قدمت على اراضينا في سبيل إعلاء كرامة الانسان وكفالة احترام آدميته ونحن لا تحدوننا أية بواعث أنانية ؛ إنما نؤمن من أعماق قلوبنا بأحقيتنا في امريكا اللاتينية فهي الارث الذي خلفه لنا أبطالها بدءا من الهنود الأوائل الذين تصدوا للغزاة الغاتحين حتى بوليفار ويواريز ومارتي .

نحن لا نريد أن يتسيد علينا أحد ؛ ولسنا في حاجة الى من يملئ علينا ما يجب علينا عمله أو الطريقة التي ينبغي لنا أن نفكر بها . نحن نريد استخدام ثرواتنا في النهوض بتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية ، نريد سلما خالما يشيع مناخا من الثقة وتعاوننا يبنني على المساواة لنبني بعرقنا ودمائنا مستقبلا يليق بأولئك الذين كابدوا آلاما كثيرة ليشيدوا الوطن الامريكي المشترك .

وختاما أود أن استشهد بكلمات رجل وضع بأفكاره ومآثره بصماته الخالدة على

تاريخ كوبا وهو خوسيه مارني الذي قال :

"فلنعلن في وجه المنزلقين والمتحذلقين فخرنا واعتزازنا بأولئك الذين وهم يكدحون لبناء امريكا لا يضمنون بالجهد في سبيل اقرار السلم والحرية وتوفير الحياة الكريمة في قارتنا ولكفالة سعادة الأجيال المقبلة واستقلالها" .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥